



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



أين تقع «حنفية»

خط الغاز «العربي»؟

[06]

الافتتاحية

لمن تُقرع الطبول؟

يعيش العالم بأسره هذه الأيام على وقع قرع طبول الحرب في أوكرانيا؛ فبالإضافة إلى موجة التصريحات الرسمية الغربية، بما فيها حول الإجلاء السريع للدبلوماسيين الغربيين من كييف، تذهب وسائل الإعلام الغربية للحديث عن أن العالم بات على بعد أيام وربما ساعات من اشتعال الحرب!

بالتوازي، تستمر التوصلات ذات الطابع الدبلوماسي بين روسيا والولايات المتحدة والناتو، وبين الغربيين أنفسهم، في الوقت الذي يستمر فيه التحشيد على الأرض، في أوكرانيا وعلى حدودها، وكذا المناورات العسكرية المتعددة المجالات.

ما يلفت النظر في مجمل التغطية الغربية للحدث، هو أن التركيز يتمحور حول أن المسألة برمتها تتعلق بأوكرانيا، وبأوكرانيا فقط. وذلك في إنكار وتعام تأم عن حقيقة التفاوض الجاري بين روسيا والولايات المتحدة، وعن موضوع ذلك التفاوض... ففي حين تنحصر الدعاية الغربية في تصوير ما يجري على أنه «نية روسية مبيتة لشن هجوم على أوكرانيا، والناتو يعمل منقذاً لأوكرانيا»، فإن التفاوض الحقيقي يجري ليس على رفض روسيا انضمام أوكرانيا للناتو فحسب، بل وحول مطالبة روسيا المعلنة للولايات المتحدة وللناتو بالتراجع الكامل عن كل عمليات التوسع شرقاً التي قاما بها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الآن!

الطريف في المفاوضات الجارية، هو ما جرى الكشف عنه مؤخراً على لسان المسؤولين الأمريكيين والروس على حد سواء، من أن الأمريكيين قد طلبوا إبقاء الرد المكتوب - الذي تقدموا به رسمياً حول مطالب روسيا الأمنية - طي الكتمان، وألا يتم الكشف عنه، لأن إبقائه سرياً «ضروري لنجاح المفاوضات».

ضمن المشهد بصورته الواسعة، يمكن أن نرى عنصرين واضحين، يمكن عبر جمعها تقصي حقيقة الوضع، ولو بشكل أولي:

1- المطالب الروسية علنية ومكتوبة، ونقول بالرجوع إلى «الحدود العسكرية» ما قبل عام 1991، مع إichاءات تحملها تصريحاتهم الرسمية توجي بنقل المعركة إلى مستوى أعلى وأخطر.

2- الرد الأمريكي الفعلي على تلك المطالب ما يزال «سرياً»، في حين أن الرد العلني، ورغم التهويل والتهديد، لم يتجاوز، وعلى لسان البيت الأبيض، التهديد بمزيد من العقوبات الاقتصادية.

رغم أن احتمالات مزيد من التصعيد العسكري لا تزال قائمة، وكذلك لا يمكن لأحد أن يستبعد بشكل مطلق احتمال الانزلاق إلى جنون الحرب، إلا أن مختلف المؤشرات، تدل على اتجاه مختلف...

ملخص المسألة، أن لحظة التوتر القصوى التي يعيشها العالم هذه الأيام، هي تكثيف لمجمل التغييرات التي جرت خلال العشرين عاماً الماضية، من صعود الصاعدين وفي مقدمتهم الصين وروسيا، وتراجع المتراجعين بزعامتهم الأمريكية... تغييرات كان الغرب يتراجع فيها يوماً وراء الآخر دون أن يعترف بتراجعها ودون أن يقبل بذلك التراجع. وما نشهده الآن هو لحظة انعطاف تاريخية ستأخذ وقتها، يتكثف فيها غضب الغرب من الوقائع الجديدة، عبر وصوله إلى أقصى حدود التصعيد الممكنة، ولكن يتكثف فيها أيضاً إرهاقه من تلك الوقائع في الوقت نفسه... وتالياً، إقباله على المساومة، «بالسر» بدايةً، ومن ثم بالعلن، تمهيداً للانتقال لمرحلة القبول المعلن بالوقائع الجديدة.

شؤون عربية ودولية



ليبيا وخطوات
التقدم والتراجع

17

شؤون محلية



الكرم الحاتمي للمصرف
المركزي لمصلحة من؟

10

شؤون محلية



قطاع الإنتاج الزراعي
والحيواني إلى مزيد من التراجع

07

شؤون عمالية



هل القصة
قصة فساد فقط؟

02

هل القصة قصة فساد فقط؟؟ أم سياسات مدروسة!!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ماذا تبقى للعمال

المؤتمرات النقابية هي مكان تتكثف به كل أوجاع الطبقة العاملة حيث يعبر عنها بأشكال وألوان متعددة مرة بخجل وحرص على انتقاء الكلمات والجميل التي سيسمعاها النقابي لمن هم في مواجهة من المسؤولين الحضور فيهمزون رؤوسهم كناية عن سماعهم ما يقال ولكن كيف سيفقد ما قيل، فهذه قضية أخرى واللون الآخر من التعبير عن الأوجاع يأخذ شكل الحدة في الطرح فيكون الطراح للقضية مألوماً وموجوعاً إلى الحد الذي يجعله يقول «مالها فارقه معي بدي أحكي وقول يلي بقلبي» وهذا النوع من الطرح لا يتررب الحاضرين في منصات المؤتمر، ويبدوون بتحضير أنفسهم بالرد على ما قيل حتى لا يأخذ القول مفعوله عند بقية الحضور، وبالتالي يترك أثره الإيجابي من حيث التعبئة والتفاعل.

في أحد المؤتمرات طرح أحد النقابيين موقفاً لم يعجبهم حيث قال لدي مداخلة قصيرة قبل أن أبدأ بطرح المطالب لمعملي وهو عامل والمداخلة القصيرة، كانت من الحماسة التي جعلت أصحاب المنصة يجتمعون عليه بالرد فقال هذا العامل: الحكومة جوعتنا وجعلتنا فقراء ونحن من ينتج والشعب لا يثق بها لأنها منحازة للأغنياء وهي أي الحكومة تسهل لهم كل الطرق لنهبنا وجعلنا فقراء لا يكفي أجرنا كفاف أكلنا وعيشنا، أوضاعنا ليست بخير بسبب سياساتهم، ومعاملتنا ليست بخير بسبب سياساتهم ماذا تبقى لنا غير الفقر والحرمان والعذابات. كان الرد عليه مركزاً حيث أقيمت محاضرة لها بداية ولا ندرى نهايتها عن الفرج القريب الذي سيأتي وعن الوضع الاقتصادي الذي سيتحسن وسيروى بأم العين، وأن الوضع الذي نحن فيه الآن سببه الحصار الجائر إلى ما هنالك من مقولات أصبحت ترد على مسامع الشعب السوري لتبعث «الأم» بغد ستشرق شمسها الساطعة على فقراء الشعب ولكن لم يقولوا لنا كيف سيحدث ذلك الانفراج الذي يتحدثون عنه وما هي مؤشراتهم وماهي مستعداته، خاصة ونحن نرى كل ساعة وكل يوم العجب العجيب في معيشتنا وتأمين حاجتنا الأقل من ضرورية، إن كل ما يقال هو ذر للرماد في العيون ولكن عيوننا أصبحت معتادة لا يؤثر بها ما يزرونه وذاكرتنا قوية لدرجة لا تنسى من كان السبب في قهرنا وعذابتنا ستبدع ذاكرتنا طريق خلاصنا وهو طريق طويل ولكن له نهاية.

دائماً يحمل بعض المحللين الاقتصاديين وحتى التصريحات الحكومية قوى الفساد مسؤولية تدهور الوضع المعيشي، وبدأ الهجوم عليهم وتوصيفهم بأنهم تجار أزمة استفادوا منها وراكموها أرباحاً طائلة على حساب الشعب ومعيشتهم، ولكن ومنذ انفجار الأزمة لم نسمع أو نقرأ خبراً عن اعتقال أي من هؤلاء أو محاكمته أو محاسبته وكانهم مجرد أرواح شريرة أو أشباح تطير في سماء الوطن وتسرق كما يحلو لها.

الفساد هو نتيجة لسياسات مدروسة ولكن إذا نظرنا قليلاً تحت المجهر نرى أن الفساد منتشر في سورية قبل الأزمة بعقود ولا علاقة للأزمة بظهورهم، بل هم أحد أهم أسباب انفجارها وأن من يتهمونهم اليوم بتجار أزمة هو مصطلح اخترع ليكون مجرد شائعة تعلق عليها الحكومة فشل سياساتها الاقتصادية لتخرج الحكومة وتكافح الفقراء بدلاً من الفساد وترفع الدعم عنهم باعتباره إغلاقاً لحنفية الفساد أو تلاحق مواطن استطاع الحصول على رخصة خبز أو ليتر محروقات خارج البطاقة الملونة لتتهمه بتخريب اقتصاد الوطن وبالفساد وتحوله إلى محكمة الجنايات بتهمة المتاجرة بالمواد المدعومة! حتى قوى الفساد التاريخية تحمّل مسؤولية الفساد لتجار الأزمة ولتظهر نفسها أمام المجتمع، وهذه القوى هي ممن انتهى دورها وتم سحب البساط من تحتها ليس لأن السلطة تكافحهم، بل لأنهم باتوا لا يلائمون المرحلة الحالية أو القادمة، باعتبارهم باتوا عبئاً على النظام السياسي أو بسبب صراعات داخل مراكز الفساد نفسها حتمت التخلص منهم.

هذا ليس مجرد فساد

وبالعودة إلى الفساد ومسؤوليته في تدهور المستوى المعيشي ورغم أنه كان يحوز على 30% من الدخل الوطني قبل الأحداث إلا أن السبب الحقيقي والجوهري لتدهور المستوى المعاشي هو السياسات

الاقتصادية نفسها، فالليبرالية تتطلب من الحكومات تخفيض الأجور والرواتب ورفع الدعم مقابل تحرير الأسعار وضرب الإنتاج المحلي من قبل أصحاب اليد الخفية في السوق للتلاعب بمعيشة المواطنين، وكل ذلك تحت شعار تطبيق قانون السوق في العرض والطلب حسب زعمهم، وهذا ضغط حقيقي على الشعب، فماذا يعني أن يصل أغلبية الشعب إلى حافة الجوع الحقيقي. إذا كانت الليبرالية تعني إفقار المواطنين فإنها تعني بالدرجة الأولى تراكم الأرباح الهائلة في الضفة المقابلة لفئة قليلة لا تتجاوز 10% من مجموع السكان وهؤلاء هم الذين يسهرون على نهب الدولة والمجتمع وتحويل البلاد إلى مزرعة غربية بحجة ربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي وكأن الاقتصاد السوري يستطيع منافسة الاقتصادات الغربية أو مسايرتها، بل كل ذلك سيتسبب بتدمير الصناعة والزراعة وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي فقط غير منتج كما هي الحال في البلاد التي طبقت فيه الليبرالية والتي تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة.

واقع معيشي

تحت ضغط معيشي هائل وواقع مزر وصل حد المجاعة أن تناضل الطبقة العاملة في سورية لكي تبقى على قيد الحياة فقط ويبتدع العمال مختلف الطرق لتقليل من خسائرهم اليومية فالسياسات الاقتصادية للحكومات

السورية المتعاقبة ومنذ عام 2005 تحاول التضيق عليهم وتستغل انفجار الأزمة ونتائجها لتحميل وزرها للطبقة العاملة فقط، فيما على الجهة المقابلة تتراكم الأرباح والأموال في جيوب قوى الفساد يوماً بعد يوم، وهؤلاء لم يتأثروا بالأزمة ولم يتحملوا أي جزء من نتائجها، بل كانت السلطة دائماً تقدم لهم كافة أنواع الدعم والتسهيلات وتفتح خزائنها ومشتاتها لهم وتقر ما يناسبهم من قوانين وتشريعات، وتقمع من ينتقدهم بتهمة وهن عزيمة الأمة.

كيفية المحافظة على معدلات النهب

قوى الفساد التي تتوزع بين المعارضة والنظام هي التي تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 والبدء بالحل السياسي للأزمة السورية لأنها تريد المحافظة على معدلات النهب المرتفعة دون تغيير حقيقي يمس جوهر الأزمة، وبما أن الحل السياسي يعني أن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه، فهذا بحد ذاته خطر على تلك القوى ويهدد نهجها وسرقتها للبلاد فهذه القوى لم تحتل تطبيق نصوص الدستور الحالي حول استقلالية النقابات والعدالة الاجتماعية وممارسة الطبقة العاملة لحق الإضراب الدستوري، فكيف لها أن تسمح لجموع الشعب السوري وبكافة فئاته بالتعبير عن إرادته بعيداً عن رقابتها وأدواتها القمعية التي تمثل ذراع قوى الفساد في قمع الشعب وتغييب رأيه.



هذه القوى لم

تحتمل تطبيق

نصوص الدستور

الحالي حول

استقلالية

النقابات والعدالة

الاجتماعية

وممارسة

الطبقة العاملة

لحق الإضراب

الدستوري

المؤتمرات السنوية لنقابات اتحاد عمال دمشق /2/



يتابع اتحاد عمال دمشق عقد مؤتمراته السنوية للأسبوع الثاني حيث عقدت خلال الأسبوع الثاني مؤتمرات لنقابات عمال الكهرباء ونقابة عمال المصارف ونقابة عمال البناء والإسمنت وكذلك نقابات عمال النقل البري والسكك، والسياحة.

■ مراسل قاسيون

وكان القاسم المشترك لمطالب المؤتمرين في مؤتمرات هذه النقابات التي عقدت خلال هذا الأسبوع، المطالبة بتثبيت العمال المؤقتين والعقود السنوية وتنسوية أوضاعهم دون خضوعهم للمسابقات، والرواتب والأجور التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة من غلاء وأعباء على كافة السلع الأساسية والضرورية، وإلغاء كافة أشكال الضرائب على هذه الأجور والتعويضات المختلفة، تحسين الرعاية الصحية للعاملين، ورفع قيمة الوحدات الصحية من تصوير شعاعي ومخابر وأجور أطباء وغيرها وإعادة النظر بالتأمين الصحي عبر شركات التأمين بما يخدم مصالح العامل ويؤدي الخدمة المطلوبة منه على أكمل وجه، وأكد المؤتمرين على نقص اليد العاملة في أغلب القطاعات من فنيين وعمال بمختلف الاختصاصات، والعزوف عن العمل لدى قطاع الدولة نتيجة شح الرواتب والأجور، صرف قيمة الإنجازات السنوية للعمال الذين حالت ظروف عملهم دون الحصول عليها، فتح سقف الرواتب والأجور والمكافآت وكافة التعويضات الأخرى، وتعديل قوانين العمل النافذة بشكل يلبي مصالح ومتطلبات العمال بشكل حقيقي، والمطالبة برفع قيمة الوجبة الغذائية، كذلك إعطاء اللباس

**طالب عمال
الإسمنت بقطع
نسبة من أرباح
مؤسسة عمران
لصالح العمال
حيث هي تحصل
على نسبة ربح
أكثر من نسبة
العمل المنتج
لهذه المادة**

رفع الدعم الذي تضي به الحكومة، وطالب عمال الإسمنت بقطع نسبة من أرباح مؤسسة عمران لصالح العمال حيث هي تحصل على نسبة ربح أكثر من نسبة العمل المنتج لهذه المادة، كما طالبوا بإلغاء سقف الرواتب والأجور وإعفاؤها من ضريبة الدخل، وزيادة مخصصات الوقود لباصات المبيت وزيادة طبيعة العمل للسائقين، وطالب المؤتمر بصرف تعويض عن عطلة يوم السبت، ورفع التعويض العائلي وتحديث ممثلو عمال الشركة العامة للطرق والجسور عن مشكلات الفرع في المطار ومحاوله إدارة المطار عدم تجديد عقد مع فرع الشركة، حيث يعمل هناك ما يقارب 200 عامل منذ أكثر من عشر سنوات.

أجور ساعات المكلّفين للتعليم الفندقية وزيادة طبيعة العمل. وما زال عمال النقل البري والسكك الحديدية منذ أكثر من دورة نقابية يطالبون بإصدار نظام الضابطة السككية. وتحديث عمال النقل البري عن معاناة ومشكلات السائقين العاملين على الخطوط الخارجية، وطالب المؤتمر بزيادة مخصصات البنزين للسيارات العمومية، وصعوبة تأمين المازوت للسرافيس العاملة على الخطوط الداخلية والعاملة بين الريف والمدينة، وطلب ممثلو عمال مكتب نقل البضائع بزيادة تعويض المسؤولية. وختم هذا الأسبوع بمؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت والبورسلان فقد أبدى بعض الأعضاء تخوفهم من

الدورية إلى 10% كل سنة بدل السنيتين، وتأمين التدفئة في مكان العمل وخاصة في الريف، وإلغاء الكفلاء لقروض العاملين واعتبار رواتبهم هي الضمانة لهم، وإعفاؤها من ضريبة الدخل، كما طالب أعضاء المؤتمر بإصدار تشريع لعمال المصارف يضمن حقوقهم ويحد من تسريب الكوادر في قطاع الدولة عبر إنصافهم وزيادة تعويضاتهم ورواتبهم. وفي مؤتمر نقابة الكهرباء طالب أعضاء المؤتمر بمنح تعويض الاختصاص للفنيين وخريجي المعاهد المتوسطة، كذلك رفع قيمة الوجبة الغذائية. أما في مؤتمر نقابة السياحة إضافة إلى مطالبهم العامة المشتركة مع النقابات الأخرى طالبوا بزيادة

للعمال الذين جرموا منها. وطالب المؤتمرين باسم عمالهم الذين يمثلونهم بتأمين المواد المقننة الأخرى، وذلك لما يعانيه العمال من صعوبة في الحصول على هذه المواد، للعمال في مكان العمل، كما كان واضحاً غير العمال على منشاتهم والمطالبة بتطويرها وتجديد ألتها وتوفير قطع الغيار لها وتقديم الدعم المالي لهذه المنشآت لتحسين أدائها بما يخدم الاقتصاد الوطني. أما فيما يتعلق بالسكن العمالي فقد طالب العمال بإعادة النظر بالقسط الشهر المترتب على العمال المكتتبين على السكن الذي بات يقارب نصف راتبهم في الكثير من الأحيان. وفي مؤتمر نقابة المصارف طالب المؤتمر برفع نسبة الترفيعات

المؤتمرات العمالية في دير الزور

200 ليرة إلى 1500 ليرة وتعويض الفحص الدوري كما في بقية المحافظات، وتعويض الثانوية والمعهد النفطيين وتعويض الطابة بكل جوانبها، بالإضافة إلى اللباس والأحذية، وإعادة العمال المفصولين والمعتبرين بحكم المستقيل في فرع الجيولوجيا.

نقابة عمل الحمل والتفريغ

هذه النقابة تعتبر يتيمة فلا يحضر مؤتمراتها سوى القيادة النقابية ويغيب عنها المسؤولون السياسيون ومديرو الدوائر، حتى أن مؤتمرها عقد في غرفة وليس في قاعة. طالب المؤتمرين بتأمين وسائل الصحة والسلامة المهنية في مراكز الحبوب ومطحنة الفرات، ومركز إكثار البذار بسبب أعمالهم الخطرة، والالتزام بدفتر الشروط والعقود، وأن تضع الدوائر خطة عملها قبل 24 ساعة، وإلغاء العقود بالتراضي والمناقصات، وتأمين سيور ناقلة في مراكز الحبوب والمطحنة.

وقرطاسية ومازوت، وبإجراء الفحص الدوري، وزيادة تعويض الطابة، وفصل المشافي ومقر لائق لمدرسة التمريض، وفتح شعب للقبالة والمعهد الصحي لصالح مديرية صحة دير الزور بسبب نقص الكادر والحاجة، وتشميل المرضى والمستخدمين بالأعمال الشاقة، وتضمين الإصابة بفيروس كورونا بإصابات العمل، وبالوجبة الغذائية الوقائية لجميع العاملين في الصحة وتحديد الملاك العددي لمستشفى الأسد ونظام داخلي وانتظام اجتماعات مجلس الإدارة حيث لم يعقد سوى مرة واحدة، وتأمين وسائل نقل، وتحسين الوضع المعيشي وضبط الأسعار، وتعويض الرقابة الدوائية، وتثبيت العقود المؤقتة، وصيانة الأجهزة وأسرة المرضى في المشفى الوطني. مؤتمر النفط والصناعات الكيماائية طالب المؤتمرين بتحسين عقود الإطعام في شركتي الفرات ودير الزور للنقط، ورفع بدل الإطعام من

جهات أخرى متممات الرواتب والحوافز وطبيعة العمل والطابة والوجبة الغذائية، وهم محرومون منها رغم رفع عدة مذكرات بذلك، وتأتي الردود: بأن دير الزور لا يوجد فيها معمل حالياً، وهذا ليس بسببنا، بل بسبب الحرب والنهب والتعويض كما تحدث بعض العمال، علماً أن معمل الغزل في دير الزور هو من أول المعامل التي نشأت في دير الزور، وهو سبب تشكيل اتحاد عمال دير الزور. مؤتمر عمال الطباعة والإعلام تناولت المطالب وضع الصندوق الصحي، وتأمين وسائل نقل، والمطالبة برفع قيمة اللباس السنوي أسوة ببقية المحافظات حيث في دير الزور 15 ألف ليرة وفي المحافظات الأخرى 40 ألف ليرة. مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية طالب المؤتمرين بتثبيت العقود المؤقتة وتأمين فيش الراتب،



■ مراسل قاسيون

مؤتمر نقابة الغزل والنسيج
طالب المؤتمرين بمقر لشركة الغزل والنسيج، وأن تكون لعمال دير الزور نفس حقوق العمال

**بدأت يوم 1/16
المؤتمرات النقابية
في اتحاد عمال
دير الزور، وكانت
المؤتمرات نسخة
كربونية عن
مؤتمرات السنوات
السابقة في شكلها
ومضمونها، ومؤتمر
كل نقابة نسخة عن
مؤتمرات النقابات
الأخرى، كما في
بقية المحافظات،
مع بعض الفروقات
الجزئية والبسيطة.**

مؤتمرات اتحاد عمال السويداء

استناداً إلى قرار الاتحاد العام لنقابات العمال بعقد المؤتمرات في المحافظات، بدأ اتحاد عمال السويداء بتاريخ 2022/1/10 بعقد مؤتمرات النقابات حيث نستعرض أهم المطالب النقابية التي تقدم بها أعضاء المؤتمرات.

■ مراسل قاسيون

نقابة عمال الكهرباء والاتصالات أهم مطالبها كانت:

- تشميل عمال الكهرباء بالأعمال الشاقة.
- زيادة الرواتب والأجور.
- رفع قيمة التعويضات والاستحقاقات بما يتناسب مع الأسعار المتدولة.
- تعديل كافة أسعار الوحدات الطبية لتتناسب مع الأسعار الحالية للمشفى الخاصة ودور الأشعة والتحليل الطبية والمعالجات السنية.
- تأمين الاعتمادات الكافية لاستحقاقات العمال في فروع الاتصالات في الميزانية التقديرية والأخذ بعين الاعتبار لتبذلات الأسعار كل عام.
- تفويض السادة مدراء فروع الاتصالات ببعض الصلاحيات واختصار الوقت.
- استثناء الآليات المخصصة لأعمال الصيانة والآليات الثقيلة من تقنين الوقود لضرورة العمل.
- زيادة مخصصات الدراجات من المحروقات في اتصالات السويداء.

مطالب نقابة عمال الطباعة والإعلام:

- رفع قيمة تعويضات عمال التربية أثناء تكليفهم خلال الامتحان وتعويض الحراس عن ساعات العمل الإضافي.
- منح طبيعة العمل للمستخدمين أسوة بعمال النظافة.
- تعيين المستخدمين والحراس لتغطية النقص الكبير.
- توسيع الملاك العددي لمديرية الثقافة.
- ومنح طبيعة العمل لباقي العاملين أسوة برؤساء المراكز والأقسام.
- رفد محطة البث الإذاعي والتلفزيوني بكوادر فنية جديدة.
- منح العاملين في دائرة الآثار طبيعة العمل.

مطالب نقابة عمال التنمية الزراعية:

- منح طبيعة العمل والاختصاص للفنيين الزراعيين.
- تعديل قيمة تعويض المسؤولية وتعويض الاعتناء والصيانة.
- تعديل قانون العاملين الأساسي بالدولة.
- نقل الأضابير التأمينية للعاملين التابعين للإدارات المركزية إلى تأمينات السويداء.
- تعيين عمال جدد من كافة الاختصاصات في مشروع استصلاح الأراضي وتأمين آليات ذات استطاعات عالية للمشروع.
- إعادة صرف العمل الإضافي القانوني لضرورة العمل في العطل والمناسبات الرسمية.
- منح رئيس مركز البحوث التفويضات والصلاحيات للتوقيع على معاملات العاملين بالمركز.
- إعادة نظام الحوافز الإنتاجية.
- تأمين مستودعات كافية لتخزين بذار القمح والشعير في المؤسسة العامة لإكثار البذار فرع السويداء.
- تشميل عمال منشأة الدواجن بالأعمال الشاقة والخطرة.
- تأمين حفارة لحفر الآبار في البادية لمشروع تنمية البادية.

مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية: أهم المطالب:

- تعيين مدير لمشفى مأمون طلابي وتحسين جودة المواد مثل الحقن والقطرات وغيرها في المشفى.
- تأمين الكساء العمالي لكل العمال وتحسين نسبة طبيعة العمل.
- تأمين النقل الجماعي للعمال.
- توسيع الضمان الصحي ليشمل كل العاملين والمتقاعدين.
- احتساب التعويضات على راتب العامل من تاريخ بدء العمل.
- إعادة النظر بتعويض المسؤولية للعاملين لقاء المسؤولية المالية.
- رفع نسبة طبيعة العمل للعاملين في أقسام وشعب المؤسسات الصحية أسوة بالعاملين في قسم التخدير والمعالجة الفيزيائية.
- تقديم وجبة غذائية للمناوبين في المراكز الإسعافية المناوبة في الريف ورفع جودة الطعام للمناوبين في المشافي وتعديل قيمة الوجبة الغذائية للعاملين.
- تثبيت العمال المؤقتين والوكلاء الذين ما زالوا على رأس عملهم بناء على الراتب الذي وصلوا إليه بتاريخ التثبيت.
- إعادة الالتزام بالتعيين لخريجي المعاهد الصحية «مخبر- أشعة تخدير» للحاجة الماسة لهذه الاختصاصات.
- إصدار قانون تفرغ الأطباء.

مطالب نقابة

عمال الصناعات الغذائية:

- تشميل عمال الأفران الخاصة بالتأمينات الاجتماعية.
- تأمين اللباس الوقائي لعمال الأفران.
- منح الوجبة الغذائية لكافة العمال.
- تشميل عمال الأفران والمطاحن وتصنيع العنب بالأعمال الشاقة والمجهدة.
- إنشاء روضة أطفال في مطحنة أم الزيتون.
- تأمين آليات نقل جديدة للمطاحن والمخابز ومعمل تصنيع العنب.
- تأمين النقل الجماعي للعمال أو صرف تعويض بدل نقل.
- تفعيل مركز بيع التبغ بالسويداء أو بيع المادة في منافذ السورية للتجارة لمنع الاحتكار.
- تأمين الحماية لعمال المخابز الذين يعملون في الورديات الليلية بعد تكرار حوادث الاعتداء عليهم في أماكن العمل.
- إحداث فرع السورية للحبوب في السويداء.

مطالب نقابة عمال البناء والإسمنت:

- أهم المطالب:
- طالب النجارون في القطاع الخاص إعادة توزيع مادة الخشب من قبل مؤسسة العمران.
- فتح جبهات عمل لشركة البناء.
- تأمين آليات هندسية لمديرية الموارد المائية.
- تعديل قانون الهيئة للموارد المائية بما يخص الكساء لتشميل جميع المهندسين وفنيين وحراس.
- رفع نسبة إصابة العمل للعاملين في القطاع الخاص.
- افتتاح مهن جديدة في مركز التدريب المهني وتوفير وسائل نقل الطلاب إلى المركز وتعيين خريجي المعهد في الدوائر الرسمية.
- رفع اعتمادات اللباس والوجبة الغذائية



لعمال شركة البناء وتوزيع طبيعة العمل على أساس إنتاجية الفرع كاملاً.

مؤتمر نقابة عمال النقل البري

أهم المطالب والتوصيات:

- منح عمال مديرية النقل حوافز إنتاجية من الجباية أسوة بموظفي المالية.
- منح المكافآت لعمال مديرية النقل ومؤسسة الطيران.
- وتأمين التدفئة اللازمة لروضة الأطفال وفرز موظفة متخصصة بدر الحضانة.
- منح موظفي مؤسسة الطيران العربية السورية تعويضات صندوق المساعدة في نقابة النقل.
- رفع سقف الصرف من صندوق المساعدة وصندوق النقابة بسبب ارتفاع الوضع المعيشي وغلاء الأسعار.
- طلب براءة ذمة من نقابة السائقين عند الترخيم والتأمين الإلزامي.
- رفع مخصصات المازوت للسيارات العاملة على كافة الخطوط أسوة بباقي المحافظات.
- تفعيل باصات النقل الداخلي في أحياء مدينة السويداء.
- تعيين عمال في مديرية النقل ومدرسة السوافة من الفئات الثانية والثالثة والرابعة لضرورة العمل.
- وتعيين حراس لمديرية النقل.
- تأمين سيارة لمؤسسة الطيران في السويداء لنقل الأموال للصرف.

مطالب نقابة عمال الدولة والبلديات

- طالب عمال منطقة صلخد بتنفيذ الوعود بافتتاح الصراف الآلي والتخفيف من معاناتهم المتمثلة باستلام رواتبهم من صرافات المصرف التجاري في مدينة السويداء الأمر الذي يرتب عليهم أعباء مالية شهرية.
- منح تعويض النقل لعمال الوحدات الإدارية.
- تثبيت عمال العقود السنوية.
- واكمال تنفيذ بناء المصالح العقارية

- المتوقف منذ أكثر من عشر سنوات.
- منح تعويض عوائد جباية لعمال المصالح العقارية.
- إلغاء القرار المتضمن وقف التدفئة المركزية في الدوائر.
- تشميل عمال تنزيل الأبار وسائقي الرافعات الصغيرة وعمال الإطفاء بالأعمال الخطيرة.
- تأمين سيارات إطفاء صغيرة لتتمكن من إخماد الحرائق داخل الأحياء الضيقة.
- اعتماد موازنة مستقلة للرواتب في البلديات من الوزارة مباشرة وتأمين ورصد الاعتماد الكافي لها من الموازنة وتفعيل نظام الحوافز في جميع المديريات.
- فرز المهندسين حسب الاختصاص إلى الدوائر المعنية.
- فتح سقف الرواتب وزيادة النسبة المئوية لتعويض طبيعة العمل.
- منح تعويض الشاشة للعاملين على أجهزة الكمبيوتر أسوة بعمال المصارف والمالية.
- زيادة مخصصات المحروقات للقطاع العام وخاصة في مؤسسة المياه.
- توسيع الملاك في الدوائر وملء الشواغر فيها.
- منح تعويض العمل الفني لخريجي المعاهد في مديرية الصناعة.
- ما تقدمت به نقابة عمال الغزل والنسيج:
- التأكد على المتابعة الحديثة لاستقدام النول الحديث لعمل السجاد الآلي.
- الإسراع بإجراءات المسابقة التي أعلن عنها مؤخراً نظراً لحاجة معمل السجاد الآلي لعمال جدد.
- تأمين المواد الأولية لمشاغل السجاد اليدوي واستخدام وسائل الصحة والسلامة المهنية.
- المساواة بالتعويضات بين عمال المعاهد تأمين بطاقات الصراف الآلي للعمال.
- الإسراع بإنجاز السكن العمالي.
- تثبيت عاملات الاتحاد النسائي سابقاً العاملات على ملاك مديرية الشؤون.

تقديم وجبة غذائية للمناوبين في المراكز الإسعافية المناوبة في الريف ورفع جودة الطعام للمناوبين في المشافي وتعديل قيمة الوجبة الغذائية للعاملين

لماذا يتم إخراج الأرنب الداعشي من القبعة مجدداً؟



أولاً: استخدام الهجوميين كأداة في الصراع الداخلي الأمريكي لمصلحة أصحاب الرأي القائل بضرورة تأجيل الانسحاب من كل من العراق وسورية.

ثانياً: استخدام الهجوميين كأداة في التفاوض الأمريكي الروسي حول إعادة «الحدود العسكرية» إلى ما كانت عليه قبل 1991.

ثالثاً: استخدام الهجوميين للضغط على «الحلفاء» الأوروبيين، لثنيهم عن الاتجاه المتصاعد بينهم، والداعي للخروج العسكري من كل من العراق وسورية.

رابعاً: استخدام الهجوميين كأداة في الضغط على السلطات العراقية، وباتجاه انتزاع تنازل يعطي قدراً ما من «الشرعية» لتمديد وجود ما تبقى من القوات الأمريكية على الأرض العراقية.

خامساً: استخدام الهجوميين للضغط على قوات سورية الديمقراطية والتلويح في وجهها، في محاولة لضبط تطور علاقاتها بموسكو، ولمحاولة ضبط الأفق المستقبلية لانخراطها ومشاركتها في مناقشة الشأن السوري العام، بما فيه الحل السياسي الجامع والموحد لسورية وللسوريين.

وإذا صح أن الاستهداف الأمريكي من بث نفس مؤقّت من الروح في داعش ينحصر في البنود السابقة أو في بعضها، فإن من المحتمل فعلاً أن تتمكن واشنطن من تحقيق بعض من هذه البنود بشكل مؤقت. ولكن من جهة أخرى، فإن هذه البنود نفسها هي جزء من خطة العمل الأساسية للأمريكان مما قبل الهجوميين، ولذا فإنها يحلمان معنى إضافياً، هو أن استمرار العمل بالخطة نفسها لم يعد ممكناً دون قدر غير قليل من «الدراما» بل وحتى «التراجيديا» الدموية.

المؤكد أيضاً، هو أن الاتجاه العام لا يزال ثابتاً، وفحواه هو: الانسحاب الأمريكي الشامل من كل من العراق وسورية، وضمن آجال لا يزيد على التصعيد في منطقتنا وفي العالم ككل، إلا قريباً!

لقرار مجلس النواب العراقي. ومن المعلوم «على الأقل من وجهة النظر اللوجستية»، أن الوجود الأمريكي في سورية هو استطلاعية للوجود في العراق، ولا يمكن الاستمرار في سورية في حال الانسحاب الكامل من العراق. رابعاً: معلوم أيضاً، أن الخلاف لا يزال قائماً ومحتدماً ضمن الأروقة الداخلية لصناع القرار الأمريكيين، حول آجال الانسحاب؛ فإذا كان قد بات واقعاً بالنسبة للجميع أن الانسحاب حاصل، حاصل.. فإنه لا تزال هناك آراء عن توقيت ذلك الانسحاب... إذ يذهب أحد الفريقين إلى ضرورة الانسحاب الفوري، بينما يرى الفريق الآخر أنه ينبغي تأجيل وتدرج الانسحاب إلى أقصى مدى ممكن «وقد يحمل التوجه الألماني «على قلة أهمية الوجود الألماني العسكري» تأجيل الخروج من العراق حتى تشرين الأول من هذا العام، بعد زيارة وزيرة الخارجية الألمانية لواشنطن منذ أيام، مؤشراً على التاريخ التقديري المخطط له لاستكمال الانسحاب الأمريكي من العراق وسورية».

خامساً: ضمن التصعيد والمفاوضات الجارية بين روسيا والولايات المتحدة، والتي تتجاوز أوكرانيا إلى نقاش مجمل التمدد العسكري الأمريكي ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن الوجود في العراق وسورية ليس خارج قوس...

سادساً: لا يمكن ضمن قراءة الهجوميين الأخيرين لداعش، التفاوضي عن أن الاتجاه العام طوال السنتين الماضيتين، وخلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص، كان اتجاهاً ثابتاً، المعطى الأساسي فيه هو التصاعد المتسارع لاستهداف الوجود العسكري الأمريكي في كل من سورية والعراق، وليس من قبل داعش بالتأكيد.

هذه المؤشرات مجملها، يمكن أن تؤثر على الأهداف الأنية من إخراج الأرنب الداعشي من قبعة الساحر الأمريكي، والتي نعتقد أنه يمكن تكثيفها بالتالي:

بعد ما يزيد عن عامين من اختفاء أية عمليات كبرى لتنظيم داعش الإرهابي، عاد للظهور في عمليتين متزامنتين، في كل من العراق وسورية. في العراق، شن التنظيم هجوماً على مقر سرية للجيش العراقي في محافظة ديالى شمال شرق بغداد، وقع ضحيته 11 جندياً عراقياً.

■ سعد صائب

وفي سورية، ومنذ أربعة أيام وحتى الآن، اندلع قتال قرب سجن الصناعة في الحسكة، والذي يضم ما يقدر بثلاثة آلاف مقاتل معتقل من تنظيم داعش. وليس هنالك إحصاء نهائي لقتلى داعش وضحايا قوات سورية الديمقراطية حتى الآن، لكن الأعداد كما تشير وسائل مختلفة هي بالعشرات، إضافة إلى اضطراب عدد كبير من الأسرى في حي غويران وبعض الأحياء المجاورة للسجن لترك منازلهم بانتظار استقرار الأوضاع.

من غير المرجح أن العمليتين منفصلتان عن بعضهما البعض؛ فعدا عن القرب الجغرافي، الذي هو في الحقيقة ساحة العمليات الأساسية السابقة لداعش، فإن الارتباط الكبير بين الملفين العراقي والسوري بما يخص موضوع محاربة داعش هو ارتباط فعلي وكبير.

السياق

إذا حاولنا البحث عن السياق الذي جرت فيه هاتان العمليتان، بحثاً عن معانيهما واستهدافاتهما الفعلية، فإننا سنجد أنفسنا أمام جملة من الوقائع والمؤشرات: أولاً: لا يمكن لا لهاتين العمليتين ولا لما هو أكبر منهما أن يبعثا الروح بشكل حقيقي في داعش؛ فالظرف التاريخي الذي سمح بظهور وتمدد داعش ابتداءً من بدايات 2014، لم يعد موجوداً؛ وخاصة فيما يتعلق بكثافة العناصر الدولية المختلفة التي باتت على الأرض بشكل مباشر في مواجهة داعش، وبالتحديد بعد درجة التعاون والتنسيق الذي يمر عبر ثلاثي أستانا.

ثانياً: المعطى السياسي - العسكري الذي يلعب دوراً مهماً في كيفية تطور الأمور في مناطق سيطرة داعش السابقة في كل من العراق وسورية، هو الانسحاب الأمريكي الذي بدأ فعلاً، ولكنه لم ينجز بشكل كامل بعد. ثالثاً: ضمن النقطة نفسها، لا يمكن إهمال أن خروج كامل القوات الأمريكية من العراق قد حل أوانه، بل وتم تجاوز ذلك الأوان، وفقاً



أين تقع «حنفية» خط الغاز «العربي»؟



بعد ما يقرب من شهرين على اختفاء الأخبار الجديدة عما يسمى «خط الغاز العربي»، عاد الحديث عنه إلى الواجهة مع استقبال نجيب ميقاتي، رئيس الوزراء اللبناني، للسفيرة الأمريكية دورثي شيا يوم الجمعة الماضي 14 كانون الثاني الجاري.

■ سعد صائب

ملخص المستجدات

الجمعة: خلال الزيارة، نقلت شيا إلى الحكومة اللبنانية «كتاباً رسمياً خطياً من وزارة الخزانة الأميركية، أجابت خلاله عن بعض الهواجس حول اتفاقيات الطاقة الإقليمية التي ساعدت الولايات المتحدة في تسهيلها وتشجيعها بين لبنان والأردن ومصر»، وأكدت أنه «لن تكون هناك أية مخاوف من قانون العقوبات الأميركية».

السبت: في اليوم التالي تناولت القناة 12 «الإسرائيلية» الخبر السابق على أنه «موافقة أمريكية على توريد الغاز «الإسرائيلي» إلى لبنان»، وأسندت ذلك بحديث عن أنابيب الغاز التي تربط أصلاً بين الكيان وكل من الأردن ومصر، وعن اتجاهات تدفق الغاز ضمنها وضمن ما يسمى الخط «العربي».

الأحد: أصدرت وزارة الطاقة والمياه اللبنانية بياناً تنفي فيه ما جاء في القناة «الإسرائيلية»، وتؤكد أن الغاز هو غاز مصري وليس «إسرائيلياً».

في اليوم نفسه، نشر حساب مكتب الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى على تويتر

تغريدة طريفة حول الموضوع، قال فيها: «التقارير الإعلامية التي تفيد بأن الولايات المتحدة توسّطت في صفقة طاقة بين «إسرائيل» ولبنان خاطئة»، فهذه التغريدة لا تنفي ولا تؤكد أن الغاز «إسرائيلي»، وإنما تنفي شيئاً آخر لم يقل به أحد، حتى القناة «الإسرائيلية» لم تقله، وهو أن هناك صفقة طاقة بين «إسرائيل» ولبنان.

عن موقع الحنفية مادياً- سياسياً

سبق لمركز دراسات قاسيون أن نشر عدة دراسات موثقة بالأرقام والحسابات والإحصاءات والتصريحات حول موضوع خط الغاز «العربي»، وجمعتها في ملف pdf واحد، يمكن تحميله عبر النقر على الرابط المرفق: «خط الغاز «العربي»- الملف الكامل».

ولا حاجة، ولا إمكانية هنا، لإعادة سرد مضمون هذه الدراسات، ولكن يكفي القول: إنها تخلص بمجملها، وبشكل موثق، إلى النتائج الأساسية التالية:

ليست لدى مصر القدرة التصديرية التي يجري زعمها بما يخص الغاز الطبيعي. وفانضها التصديري بأكمله لا يكفي لإنارة بلد بحجم

لبنان إلا لبضع ساعات إضافية في اليوم. ناهيك عن أن المالك الأكبر والمستثمر الأكبر في الغاز المصري ليس الحكومة المصرية، بل شركات خاصة و«الشركاء الأجانب» حسب تعبير وزير البترول المصري السابق، والذين تشتري منهم مصر نفسها قسماً أساسياً من احتياجاتها الداخلية للغاز.

بالنسبة للأردن و«الثورة الكهربائية»، فهي الأخرى تعتمد بشكل شبه كامل في إنتاج الكهرباء على الغاز «الإسرائيلي»، والمستثمر هو كذلك «شركات خاصة» وليست الحكومة. وكما الأمر في مصر فهؤلاء الشركاء يصعب معرفة «قرعة أبوهم من وين».

الخطوط الطاقية الواصلة بين الأردن ومصر والكيان، إضافة إلى وجودهم معاً في منتدى غاز شرق المتوسط ومعهم الولايات المتحدة، ناهيك عن التصريحات العلنية المصرية والأردنية و«الإسرائيلية»، كلها تؤكد: أن ما يسمى مشروع خط الغاز «العربي»، ليس إلا مفردة من مشروع طاقي-سياسي أكبر، يشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ويشملها بما يتماشى مع مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي نظّر له مجرم الحرب، الحائز على جائزة نوبل للسلام! شمعون بيريز.

إذا تركنا كل هذه الأمور جانباً، وافترضنا أن الغاز مصري فعلاً، ووقفنا عند الطريق المادي الذي يعبره الخط بمحاذاة كامل حدود فلسطين المحتلة الغربية والشرقية، فإننا سنكون أمام حقيقة أن «الإسرائيلي» يمسك برقبة هذا الخط ويضعه تحت تهديده المباشر في كل لحظة، خاصة وأن الدولتين اللتين تحاذيان فلسطين المحتلة، غارقة في «العسل» في علاقاتهما المتنامية مع الكيان، وليست مصر عبد الناصر مثلاً التي يخشى «الإسرائيلي» إن اعتدى عليها أن ترد... أي أن حنفية خط الغاز «العربي»، مادياً وسياسياً، وعلى أساس المعطيات المختلفة، هي بيد «الإسرائيلي».

الحنفية سياسياً

النظر إلى الأشهر الستة الماضية، منذ الحديث الأول في المشروع والذي أطلقه العاهل الأردني، ومروراً بتصريح دورثي شيا «اللفظي» عن عدم الممانعة الأمريكية، ووصولاً إلى «الموافقة الخطية» التي نقلتها شيا منذ أيام، يمكننا أن نرى الحقيقة الواضحة التالية:

كل التحركات والمهرجانات التي قامت بها الحكومات في كل من مصر والأردن وسورية ولبنان، ومعهم الإمارات باعتبارها «الخزمتشي» الذي بتنا نراه يلهث في كل مكان حيث يريد له «الإسرائيلي» أن تكون... كل هذه التحركات انطلقت بعد الموافقة الأولية الأمريكية، ولكنها بقيت تدور في مكانها بانتظار موافقة نهائية.

حين تأخرت الموافقة النهائية، ولم يعد واضحاً إن كانت ستأتي فعلاً أم لا، دخل المشروع في سبات خلال الشهرين الأخيرين. بمجرد أن جاءت الموافقة، عاد المشروع إلى الحياة.

هل يصعب الاستنتاج، أن الحنفية السياسية للمشروع تقع في واشنطن؟ أي ببساطة حين تفتح واشنطن الحنفية يتدفق الغاز «العربي»، وحين تغلقها يتوقف... وما الذي يحكم سلوك كل من واشنطن والكيان تجاه الحنفية؟ هل هي مصالح شعوب المنطقة؟ وإذا كانت عملية المراوغة خلال الأشهر الماضية بين ضوء أخضر أمريكي لفظي، ومن ثم صمت، ومن ثم رسالة مكتوبة، قد أوصلت الرسالة اللازمة حول من هو المتحكم الفعلي بالمشروع، وتالياً صاحب المصلحة فيه، فإن ما يحتاج أيضاً إلى تفسير، هو توقيت كل من الموافقة اللفظية والصمت والموافقة الخطية، وكل ذلك ربطاً بـ«قيصر» وسورية بالدرجة الأولى، ولبنان بالدرجة الثانية... وأثناء البحث عن تفسير وعن إجابات، ينبغي أن يبقى في خلفية التفكير الشعار الأمريكي المرفوع منذ فترة غير قصيرة حول «تغيير سلوك النظام».

كل التحركات والمهرجانات التي قامت بها الحكومات في كل من مصر والأردن وسورية ولبنان ومعهم الإمارات باعتبارها «الخزمتشي»



قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى مزيد من التراجع



شهدت معظم المحافظات السورية خلال الأيام الفائتة هطولات مطرية غزيرة، ترافقت مع تساقط النلوج في محافظات عدة، وكان لبعض المدن الساحلية نصيب موجه إثر موجة الصقيع القاسية التي ضربت محاصيلها الزراعية نتيجة انخفاض درجات الحرارة، وما زالت البلاد تحت تأثير المنخفض الجوي.

■ نادر عيّد

ما تجدر الإشارة إليه، أن المنخفض الذي عم البلاد كان له تأثير ذي وجهين، أحدهما: انعكس بشكل إيجابي على الزراعة عموماً، والآخر: انعكس سلباً وبشكل حاد على واقع جزء من القطاع الزراعي والحيواني معاً!

قطاع الدواجن وماساة الصقيع

قطاع الدواجن لم يسلم من موجة الصقيع، وخسائر المربين بالجملة، حيث تزداد الحاجة إلى التدفئة خلال هذه الفترة الشتوية الصعبة على مدار الساعة حفاظاً على حياة الدواجن، وفي ظل صعوبة تأمين مواد التدفئة، ما زالت وعود تأمين المادة جارية بلا تنفيذ على أرض الواقع. فخلال اجتماع وزير التكوين بمرابي الدواجن منتصف الشهر الماضي تم قطع وعود لتأمين وسائل التدفئة خلال مدة عشرة أيام، ولم يجر تأمينها، والذريعة عدم توافر الفحم الحجري!

وفي ظل استمرار غياب الدعم الحكومي لوسائل التدفئة من الفحم الحجري والمازوت، يبقى الملأ الوحيد للمربي هو شراء مادة الحطب لتدفئة المداجن، حيث بلغ سعر الطن الواحد ما يقارب الـ 400 ألف ل. س، وقد يحتاج المربي لشراء عدة أطنان وفق السعر السابق خوفاً من أن يمرض الفروج وينفق خلال هذه الفترة الصعبة من السنة.

وعلى العموم، فقد أثرت موجة الصقيع الحالية على الإنتاج وعلى التفقيس، كما أدت إلى زيادة المشاكل المرضية وحوادث نفوق في الفروج، وذلك وفقاً لتصريح عضو لجنة مربي الدواجن الذي بين أيضاً «أن إنتاج الدجاج الكبير في العمر انخفض حالياً خلال موجة الصقيع الحالية بنسبة 20% وكذلك إنتاج بيض التفقيس، وبيض المائدة، وحتى تفقيس البيض انخفض، وأضاف: إننا سنشهد نقصاً في نسبة صيصان الفروج خلال الفترة القادمة».

التكاليف مرتفعة

وموجة الغلاء على الأبواب

تتراكم الأعباء على المربي، فلا تقتصر على عبء تأمين وسائل التدفئة، بل تمتد لتشمل واقع الأعلاف، حيث وصل سعر الكيلو منه إلى الـ 2000 ليرة، وأما ارتفاع أسعار الأدوية وأجرة الطبيب البيطري فطامة كبرى، فلا يمكن الاستغناء عن زيارة الطبيب البيطري للمداجن مرتين أسبوعياً خلال فصل الشتاء، وأجرة الطبيب تقارب الـ 25 ألف ل.س لكل زيارة، كل ذلك كان سبباً كافياً لتراجع نسبة المربين الذين يعملون في قطاع الدواجن، حيث لا تتجاوز نسبة العاملين فيه الـ 30%، عما كانت عليه! نلمس مما سبق حجم تأثير تلك التكاليف التي يتحملها المربون على الأسعار نتيجة الموجة الحالية.

فمن البديهي أن تكلفة الإنتاج المرتفعة على جيب المربي ستؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج على المستهلك، خصوصاً في ظل قلة الدعم الحكومي، والخاسر في نهاية المطاف جيب المواطن، المنتج والمستهلك، على حد سواء.

المحاصيل الاستراتيجية والتنبؤ المبكر

على جانب آخر، فإن نسبة الهطولات المطرية الأخيرة، قد أنعشت الأراضي الزراعية بمختلف أنواع محاصيلها الزراعية، بعدما عانى المزارع من قلة الأمطار وصعوبات السقاية المكلفة.

كما انعكست الأمطار الأخيرة إيجاباً على الغطاء الرعوي النباتي، علّ وعسى أن يقدم بعض الدعم لمربي الثروة الحيوانية، في ظل الصعوبات التي تواجههم، خصوصاً أن الدعم الحكومي المقدم لا يكفي حقيقة، الأمر الذي يجعل المربين أمام خيار وحيد، ألا وهو اللجوء لتجار الأسواق الحرة، بهدف استجراح كمية من الأعلاف والأدوية والمحروقات، تتناسب مع الحاجة الفعلية لسير عملية إنتاجهم.

والجدير بالذكر، بعد الهطولات الأخيرة، بدأت التصريحات الرسمية تدلو بدلوها، لتتغنى بالخير الوفير الذي انهال على المحاصيل الاستراتيجية، من «القمح والشوندر السكري».

فقد أكد مدير وقاية النبات في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب «أن الأمطار الأخيرة أزال خطر الجفاف عن القمح والشوندر السكري، الذي كان قد شارف الوصول إلى الجذور، وأوضح أن الأمطار ممتازة وأنعشت كل الحقول المزروعة بمختلف المحاصيل».

وكذلك كان حال مدير زراعة الحسكة، حيث يرى أن الهطولات الأخيرة «لها أثر إيجابي على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من حيث طوري النمو والإنبات للمحاصيل الزراعية والغطاء الرعوي النباتي الذي سيسهم في دعم مستقبل الثروة الحيوانية، مضيفاً إلى أنه مؤشر خير على المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي ارتفعت معدلات زراعتها قياساً إلى حجم الخطة المقررة لزراعتها».

مما لا شك فيه، أن هذه الأمطار جاءت بمثابة رحمة أنقذت المحاصيل من الجفاف نتيجة شح الأمطار خلال الفترة السابقة، وضعف حيلة المزارعين لتغطية تلك المشكلة عبر السقاية، فمن المعروف أن أعباء تكاليفها أكبر من قدرة المزارع على تحملها.

فتكاليف تأمين المازوت بسعره الحر مرتفعة جداً في ظل غياب الدعم الحكومي لتوفير المازوت اللازم لعملية السقاية في مثل هذه الحالات الطارئة!

لكن من المبكر جداً حسم الأمر، وكان شبح خطر الجفاف قد زال عن هذين المحصولين الاستراتيجيين مع أول هطول مطري، خصوصاً أن محصول القمح ما زال في بداياته المبكرة جداً، حتى أن خطة الزراعة ما زالت مستمرة ولم تستكمل بشكل نهائي بعد.

ذكر فقد تنفع الذكر!

ربما وجب التذكير بالنتائج الكارثية لموسم القمح الفائت التي أدت إلى خسارة 90% من المحصول البعلي نتيجة شح الأمطار بعد الربع الأول من العام الفائت، والفشل الحكومي في إدارة تلك الكارثة.

علماً أن موسم القمح لم يكن الكارثة الأخيرة، حيث تكرّر السيناريو أيضاً مع موسم الحمضيات الحالي، فقد تبين أن النوعية المنتجة لهذه العام لا تناسب الشروط والمواصفات الخاصة بالتصدير، وإن سألنا عن سبب تدني النوعية فإنه يعزى إلى قلة الأمطار، وضعف حيلة المزارع على تحمل تكاليف تأمين المازوت

بسرعه الحر لتغطية عمليات السقاية، مما أدى لانخفاض جودته، فضلاً عن تدني مستوى إنتاجه عن السنوات السابقة.

الكوارث السابقة ناجمة عن فشل الحكومي بإدارة مثل هذه الأزمات والكوارث، رغم إقرار ميزانية سنوية للتقليل من آثار الجفاف والعوامل الطبيعية، عبر الصندوق المحدث لهذه الغاية.

فقد أدت موجة الصقيع، والرياح والتخنيين البحري، إلى تضرر 535 بيتاً بلاستيكيّاً بأضرار تتراوح بين 30 إلى 100% مع العلم أن البيوت المتضررة كانت بمرحلة الإنتاج.

أما عن التعويض فهو محدود وضئيل، ويتم وفق معايير الصندوق، بحيث تكون نسبة الضرر على مستوى القرية هي 1% على أمل أن يحصل المزارعون المتضررون على التعويض الكافي لإعادة ترميم بيوتهم المحمية، للاحاق بدورة الإنتاج مرة أخرى. فهل سيتم ذلك، ومتى؟ فالتجارب مع الصندوق الخاص بالجفاف والكوارث مريرة، ليس بسبب قلة التعويضات فقط، بل بسبب التأخر في صرفها، على قلتها!

خطط ورقية وكوارث متشابهة

لا يصعب على من يتتبع نتائج الخطط الحكومية على مستوى القطاع الزراعي استقراء وجه التشابه الكارثي الذي يصيب المحاصيل الزراعية موسماً بعد الآخر، بل والميل نحو المزيد من الانحدار، رغم أن التوصيات والقرارات التي يتخذها الفريق الحكومي، وأرقام الدعم المقدمة وفق الخطة التي يروج لها قبيل كل موسم، توحى بأن الموسم الآتي سيكون على ما يرام، ويبحث في نفوس المزارعين بصيص أمل عليها ترتقي لمستوى التنفيذ الفعلي!

لكن نهاية المطاف، لا يجد النفاؤل عبر الاتكاء على أن موجة الهطولات المطرية مؤشر خير، أو أن تريخ الحكومة ضميمها، عبر إقرار الخطط والتوصيات الباعثة للنفاؤل، دونما دور فعلي حقيقي يعزز تنفيذها، كأن تضع الحكومة على عاتقها مهمة تقديم الدعم الحقيقي للمحاصيل، أياً تكن وبشكل جدي، عبر توفير مستلزمات إنتاجها وفق خطة مدروسة وبجدوى اقتصادية حقيقية قولاً وفعلًا، بعيداً عن المزاودة الإعلامية والكلام المعسول، وعبر أرقام تبقى في عهدة التصريحات لا أكثر، كما هو معتاد!



لا يصعب على من يتتبع نتائج الخطط الحكومية على مستوى القطاع الزراعي استقراء وجه التشابه الكارثي الذي يصيب المحاصيل الزراعية موسماً بعد الآخر بل والميل نحو المزيد من الانحدار

طلاسم الطاقة الكهربائية العصرية عن الحل!



وعود كثيرة يسميها المواطن بين الحين والآخر حول التحسن بالتزود بالطاقة الكهربائية، لكن الواقع لا يثبت إلا عكس هذه الوعود، فساعات التقنين في تزايد، والاضطرار للجوء إلى البدائل المتاحة والمكلفة يتسع أكثر.

■ عاصي اسماعيل

بالاذقية.. وبين الوزير، أن توليد كميات إضافية من الكهرباء من قبل محطات التوليد مرتبط بتوريد كميات جديدة من الغاز إليها». فهل ستكون وعود هذا العام مختلفة عما سبقها؟

بيانات رسمية

التقرير الإحصائي عن عام 2020، الصادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، يوضح: أن الاستطاعة الاسمية لمحطات التوليد تبلغ 8300/ ميغا واط، بينما بلغت الاستطاعة المتاحة 4382/ ميغا واط. والجدول التكميلي التالي يوضح واقع المحطات من خلال بيانات التقرير الإحصائي للمؤسسة عن عام 2020:

بحسب سانا بتاريخ 2022/1/20، أوضح وزير الكهرباء أمام مجلس الشعب: «أن المنظومة الكهربائية في معظمها تحتاج إلى قطع التبديل للصيانة وإعادة تأهيل بمبالغ تزيد على 400 مليون دولار ويجري العمل على توفيرها، مؤكداً أنه لا توجد إطلاقاً أية دراسة لزيادة سعر الكهرباء المنزلية.. متوقعاً أن تزداد كميات الكهرباء المنتجة في النصف الأول من العام الجاري مع دخول مجموعتين بخاريتين في محطة توليد حلب للخدمة، باستطاعة إجمالية تصل إلى 400 ميغا واط ساعي، فيما يستكمل تنفيذ محطة التوليد الكهربائية في الرستين

التوليد من مجموعات التوليد العاملة على الفولت حالياً تصل إلى نحو 800/ ميغاواط، وأي تحسن للواقع الكهربائي من خلال مجموعات التوليد العاملة على الفولت بطيء ويحتاج إلى موارد مالية كبيرة». أي، إن طاقة التوليد الإجمالية بتاريخ التصريح، منتصف العام الماضي، بلغت 2400/ ميغا واط، في تراجع عما كانت عليه بحسب التقرير عن عام 2020 بكمية 1982/ ميغا واط بحسب الاستطاعة الفعلية، و95/ ميغا واط عن الكمية المنتجة في عام 2020، ورغم كل الوعود عن تحسن التزود بالطاقة الكهربائية، وبرغم كل الحديث عن الصيانات الجارية على المحطات وتكاليفها.

وكذلك يوضح التقرير عموماً: أن عدم توفر الوقود التشغيلي «غاز- فيول» ساهم بشكل كبير في نقص التوليد، وهو ما أكدته كلام الوزير أعلاه.

فجزء أساسي من مشكلة التوليد مرتبط بتوريد كميات كافية من الغاز التشغيلي للمحطات، وهي مشكلة مزمنة ومستمرة ومُجيرة على وزارة النفط عملياً!

زراعة الوهم وحصاد السراب

إذا كانت حاجات الاستهلاك الفعلية حالياً تقدر بـ 7000 ميغا واط بالحد الأدنى «منزلي وصناعي ولمختلف القطاعات الأخرى» بحسب بعض الفنيين، فإن الفارق مع إمكانات التوليد الفعلية الحالية، والبالغة بحدود 2400/ ميغا واط بحسب البيانات والتصريحات، يبلغ بحدود 4600/ ميغا واط. وهذه الكمية الكبيرة من فارق الاحتياج الحالي لا تغطيها عمليات الصيانة الجارية والمشاريع المزمعة التي يجري الحديث عنها رسمياً، والتي تصل بذروتها مجتمعة إلى إنتاج/1000 ميغا واط في أحسن الأحوال، بعد إضافة كل مشاريع الطاقة المتجددة المعلن عنها بمختلف المناطق، ومن مختلف القطاعات «عام- خاص»، ليبقى نقص الحاجات مستمراً بما لا يقل عن 3600/ ميغا واط، وليستمر تحيير جزء من المشكلة على وزارة النفط طبعاً.

الجدول أعلاه، يوضح بداية: أن محطات التوليد العاملة تعتبر قديمة ومستهلكة، فأحدث محطة وضعت بالخدمة في عام 2013، وهي توسع دير علي. فجميع المحطات بحاجة دائمة لعمليات الصيانة الدورية والمكلفة، بالإضافة طبعاً إلى الصيانات اللازمة بسبب ما أصابها من اعتداءات مباشرة خلال سني الحرب، والصيانات اللازمة بسبب قدمها ومعدلات استهلاكها، وهي تكاليف باهظة تقدر بملايين الدولارات على كل محطة بين الحين والآخر، وهو ما أكدته وزير الكهرباء بحسب حديثه أعلاه.

توضيحات إضافية

يوضح التقرير السنوي لعام 2020 أن مجموع الإنتاج الكلي للمؤسسة خلال عام 2020 بلغ 24959,69/ مليون كيلو واط ساعي، وبعد احتساب الاستهلاك الذاتي للمحطات البالغ 1057,85/ مليون كيلو واط ساعي، فقد بلغ الإنتاج الصافي 23648,04/ مليون كيلو واط ساعي، بنسبة 69% منه على الغاز، وبنسبة 31% منه على الفولت أو المازوت.

وكذلك يتبين من التقرير: أن هناك تراجعاً في الإنتاج الإجمالي عن عام 2019، حيث كان 26001,5/ مليون كيلو واط ساعي، أي بتراجع قدره 10,419/ مليون كيلو واط ساعي في عام 2020.

وهذا الفارق بين الاستطاعة الاسمية والفعلية وإجمالي كمية التوليد، وحتى الفارق بين عامي 2019 و2020، يبدو أن سببه استمرار تردي الحالة الفنية للمحطات، ونقص الوقود التشغيلي لها، وخاصة الغاز.

وقد سبق أن بيّن مدير عام محطات التوليد بوزارة الكهرباء، عبر سانا بتاريخ 2021/6/27، أن «كميات الغاز المتاحة يومياً تبلغ نحو 8,4/ ملايين متر مكعب وهي كافية لتوليد 1400/ ميغاواط، واستطاعة مجموعات التوليد الجاهزة للعمل على الغاز 3800/ ميغا واط، وهي بحاجة إلى نحو 19/ مليون متر مكعب يومياً». وإن: «كمية

تاريخ الدخول بالخدمة	الفارق	الاستطاعة الاسمية / ميغا واط	نوع الوقود	المحطة	عنفاة
1988-1979	500	160	غاز	محددة	عنفاة بخارية
1987-1982	424	290	فيولر	بانياس	
1994-1993	110	290	غاز	تشرين الحرارية	
قيد التأهيل	0	0	غاز	حلب	
2000	130	530	غاز	الزارة	عنفاة غازية
1989-1988	132	40	غاز	السويدية	
قيد التأهيل	14	54	غاز	التيم	
1995	25	200	غاز	تشرين الغازية	
2010	163	113	غاز	توسع بانياس	عنفاة مركبة
1995-1994	75	628	غاز	جندر	
2011	90	390	غاز	توسع جندر	
2007-1995	157,5	330	غاز	الناصرية	
متوقعة عن العمل	487,5	0	غاز	زيزون	عنفاة مركبة
2009-2008	182	567	غاز	دير علي	
2009	170	370	غاز	توسع تشرين	
2013	182	519	غاز	توسع دير علي	
	3918	4382		16 محطة	المجموع



لمحطات توليد الطاقة الكهربائية. أما الحديث عن محطات التوليد بالطاقة النووية، وربما يكون الاستثمار الأمثل والأهم لحل مشكلة الطاقة الكهربائية بشكل نهائي، فهو ذو بعد دولي في أحد جوانبه، يفرض بدوره حال من الاستقرار السياسي المطلوب، غير متوفر حالياً كما أسلفنا. وهذه وتلك من الخيارات والاحتمالات، وبكل تكثيف واختصار، لا يمكن لها أن تتم بمعزل عن الوصول للحل السياسي المنشود، الذي سيكون بوابة استعادة الدولة لسيادتها على كامل أرضها ومقدراتها وثرواتها، ومقدمة للتغير الجذري والشامل المطلوب. وكل ما عدا ذلك هو ضرب من الوهم، ولعب نهبي فاسد في الوقت الضائع على حساب المواطنين والوطن، وتأجيل للاستحقاقات ليس إلا!

فمثل هذه الاستثمارات الكبيرة لا يمكن أن تتم إلا من خلال الدولة نفسها، وعبر جهاز دولة متمكن وقوي، ووفقاً لسياسات استراتيجية مختلفة عن طبيعة السياسات الليبرالية المعمول بها، فطبيعة الاستثمارات المستفيدين من هذه السياسات الليبرالية، بحسب التاريخ الحافل لهذه الاستثمارات على أرض الواقع خلال العقود الماضية وحتى الآن، ذات طبيعة ربحية نهوية سريعة وغير منتجة، وليست استراتيجية، بل وبعيدة عن المصلحة الوطنية في كثير من الأحيان. وكذلك فإن ضمان ديمومة التزود بالوقود التشغيلي للمحطات، الموجودة أو التي قد تُحدث مستقبلاً، يعني أن تستعيد الدولة سيادتها على كامل حقول النفط والغاز الخارجة عن سيطرتها حالياً، لإعادة استثمارها وطنياً، ولتحويل جزء من إنتاجها

للشبكة عموماً، فإن هذا التزايد في الطلب على الطاقة الكهربائية لن تحله عمليات الصيانة للمحطات العاملة بواقعها الفني الراهن وبسبب عمرها الطويل، ولا من خلال المحطات الصغيرة المتنقلة التي يجري الحديث عنها، ولا من خلال مشاريع الطاقة المتجددة، المحدودة والصغيرة، من قبل القطاع الخاص! فكل الإجراءات السابقة تعتبر جزئية ومحدودة وترقيعية، ولا تحل المشكلة من الناحية العملية وبشكل نهائي، ناهيك عن عوامل الفساد التي ترفع الكلفة الإجمالية للإنفاق على قطاع الطاقة بواقعها المتردي الراهن، وعوامل الاستغلال التي يرضخ لها المواطن لتلبية جزء من احتياجاته من الطاقة عملياً.

الحاجات المتنامية وضرورات الحل

الحاجة تفرض أن تكون هناك استثمارات جدية وكبيرة في قطاع الطاقة لتسد نقص الحاجة الحالي، والطلب المتزايد عليها مستقبلاً. أي: إن الضرورة تفرض إنشاء محطات توليد كبيرة جديدة لتفي بهذه الحاجات المتزايدة، مع ضمان ديمومة تزودها بالوقود التشغيلي لها طبعاً، بغض النظر عن نوعية الوقود المرتبطة بطبيعة عمل المحطات فنياً، بما في ذلك محطات الطاقة النووية، ولعله الخيار الأفضل والأجدي اقتصادياً، رغم تكاليفه التأسيسية المرتفعة.

وكل الحديث عن إمكانية زج القطاع الخاص في مثل هذه الاستثمارات الكبيرة في قطاع الطاقة، بما يكفي لسد الحاجة المتنامية منها، هو شكل إضافي من الأوهام ليس إلا! فالاستثمار الخاص في مشاريع إنتاج الطاقة، كما غيره من الاستثمارات في بقية القطاعات، وخاصة الإنتاجية منها، يحتاج إلى جملة من الظروف غير المتوفرة من الناحية العملية في ظروفنا الراهنة، وخاصة بسبب عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي، وبسبب تغول وتفشي الفساد، والحديث هنا عن الفساد الكبير طبعاً، بالإضافة إلى جملة السياسات المعمول بها.

فالواقع الكهربائي، الذي تثبته البيانات الرسمية، يبين أن كل ما يصدر من وعود عن تحسن بواقع التزود بالطاقة الكهربائية ما هي إلا أوهام مكررة ومعادة يتم تصديرها للمواطنين، ليحصل هؤلاء سراها بالنتيجة، مضطرين للخضوع إلى نظام التقنين الجائر، وإلى اللجوء إلى البدائل المتاحة، والتي أصبح بعضها مفروضاً عليهم خارج القوتنة، مثل: الأمبيرات في بعض المدن والمناطق، التي انتزعت شرعيتها بحكم الأمر الواقع، وفرضت شروطها الاستغلالية على المواطنين، أو عبر البدائل الكهربائية المكلفة الأخرى، وكذلك يتم استثمار هذا الواقع المزري للترويج والتسويق لخصخصة قطاع الطاقة الكهربائية، والذي بدأت مسيرة قوتنته عملياً تحت عنوان تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

أما الطامة الكبرى، فهي من خلال ما يجري على مستوى تخفيض الدعم تبعاً على أسعار حوامل الطاقة عموماً، بما في ذلك الطاقة الكهربائية، مع الخشية المشروعة أن تكون أمام الجديد منها خلال الفترة القريبة القادمة. فعلى الرغم من تأكيدات الوزير بعدم وجود أية دراسة لزيادة سعر الكهرباء المنزلية كما ورد أعلاه، إلا أن ذلك لا ينفي الاستراتيجية المعمول بها رسمياً على مستوى الاستثمار في تخفيض الدعم وصولاً لإنهائه عبر استبداله بالدعم النقدي، والتي أكدها رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب خلال الأسبوع الماضي أيضاً، والتي يدفع ضريبتها المواطنون بالنتيجة على حساب معيشتهم وخدماتهم.

تزايد الطلب

على الطاقة لا يحله الترفيع!

من المفروغ منه، أن الطلب على الطاقة الكهربائية في تزايد دائم ومستمر، سواء على مستوى الاستهلاك الفردي المنزلي، أو على مستوى الاحتياجات اللازمة للإنتاج والخدمات.

وفي ظل استمرار العجز في التوليد، سواء بسبب نقص الوقود التشغيلي، أو بسبب الحالة الفنية لمحطات التوليد، بالإضافة

شتاء سوري مسقع



الكل صار عندو معرفة
بانو كل يوم عم يمر ع هل
المعتر يلي اسمو «سوري»
عم يكون أفظع واشد
ماساوية من اليوم يلي
قبلو...

ومع مصاري كثير.. غير هيك ما رح تحصل ع الدفا.. ورح تضك أنت وولادك وعيلتك وعيلة عيلتك كلن مسقعين مع هل الموجات الصقيعية يلي ضاربة البلد.. فبطل هل الموجات الصقيعية يلي ضاربة البلد وانعدام كل وسائل التدفئة زادت نسبة الشريحة المتضررة وساءت الأحوال أكثر من الأول... يلي كان قدران بالحد الأدنى بالسنة الماضية- فمع بداية السنة الحالية ما عاد قدران، وبلي كان معو ولو شوي صغيرة- اليوم بطل يكون معو...

يعني بالمختصر المفيد الحال بالنسبة لهل الفئة هي من السوريين كل مالو من سيء لأسوأ بفضل العمل الحكومي الداعم والمسيطر ع كلشي اسمو «معيشة وحياة» للمواطن... وبلي بيطلع من هل الجولة «فصل الشتاء والمهري» عايش من المواطن.. رح يتأهل للنهائيات.. يلي هيه عبارة عن إنجازات حكومية صارمة وقائلة بزيادة...

وهيك بتكون الحكومة عم تأدي مهامها ع أكمل وجه.. وبضمير سوبر مرتاح... طبعاً الأسباب يلي حكينا عنها فوق كلها معروفة وعند الجميع كمان... بس عم نقلد الحكومة واللي وراها ونغمض عيوننا ونقول مالنا شافين شي.. بلكي الله بيرزقنا مثلن.. وبتنقلب الآية ببيعشنا بنعيم «بس من جيبتن» مثل يلي هنن عايشينها من جيبتنا وع حسابنا!!

كرمال هل تلت رباع ساعة يلي عم تجي فيها الكهربا؟؟ أي وبلاها لهل تلت رباع ساعة!!...

عنجد بلاها.. ويلا انعموا.. وابردوووو!!!

أما المازوت، فمن كزا سنة وهو عم يتبخر بسبب المشاكل المفتعلة وغير المفتعلة- المقصودة وغير المقصودة- يلي دخلها وبلي ما دخلها- من الدعم الحكومي بسبب عدم وجود وإجمالاً...

هيك لوصل مستحقات العيلة بمادة مازوت التدفئة ل 50 لتر... وشي حصل عليها وشي ما حصل عليها... وبلي ما حصل عليها أكثر من يلي حصل عليها، ليش كمان ما حدا بيعرف!!

أما بالسوق السودا والسعر الحر فالمازوت ع أفا مين يشيل، متواجد بوفرة الحمد لله وكلو تمام... كمان ليش؟ لأسباب باتت مجهولة لحد الآن!!

أما بالنسبة للغاز، فحدث ولا حرج... وضعو بنفس السوء تبع المازوت والكهربا... أصلاً يمكن المواطن جرة الغاز تبعو عم يتدفى عليها بما إنو كلشي بيخص الأكل صار غالي كثير ع جيبة هل المعترين... والله أعلم...

أصلاً الغاز مثل ما فرضت الحكومة ع المواطن هو للطبخ والتدفئة... لهيك اختصروه من حالن...

يعني الدفا انساه عزيزي السوري بطل انعدام كل وسائل التدفئة... إلا في حال كنت زنكيل

كهربا، من دون مازوت، من دون غاز، ومن دون دفا...

الكهربا يلي الجميع صار مدرك تماماً كيف بتتقلص بالشوب وبتختفي نهائياً بالشتا... والسبب مجهول لحد هل اللحظة!!

علماً أنها موجودة 24/24 ببعض الشوارع وبعض الأحياء يلي على راسا ريشة... والسبب مجهول كمان!!

بأحد النهفات الظرفية يلي بيعمولها موظفين طوارئ الكهربا هي وقت انضرب خزان الكهربا بأحد المناطق الدمشقية واتصلو عليه من سكان هل المنطقة وعم يخبروهن بالعطل يلي حصل، فما كان الرد إلا «يعني بننا نجى بهل البرد نصلح الخزان

■ داريت السكري

والكل بيعرف كمان إنو القرارات الحكومية ما عم تخدم مصلحة حدا من هل الشعب... ما عم تخدم إلا مصلحة هنن وحيثان والقائمين تحت أيهن...

فلهيك صار الجميع يعرف بالحجم الكارثي يلي عايشة فيه هل الفئة الكبيرة من المواطنين صيفاً وشتاء...

فلهيك اليوم ومن بداية سنة 2022 السوريين عايشين شتوية أقسى من قلب حكومتين عليهن... هل الشتا القاسي- المسقع- المجمد- عم تمر ساعاتو ودقايقو وأيامو ع المواطن من دون

الكرم الحاتمي للمصرف المركزي لمصلحة مَنْ؟



أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 433 / م. ن تاريخ 2021/12/30 الذي يتضمن منح تسهيلات ائتمانية على شكل «قروض / تمويلات» لتمويل المشاريع الصناعية، وفق قائمة مرفقة بالقرار معتمدة حكومياً، إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة المتجددة.

■ عادل إبراهيم

القرار فتح سقف الإقراض بموجب مادته الأولى، وبحسب المادة السادسة منه يجب ألا تتجاوز كتلة التسهيلات الممنوحة نسبة 50% من محفظة التسهيلات الائتمانية المنتجة لدى المصرف المانح.

فهل سيكون ذلك الكرم الحاتمي في فتح سقف الإقراض - وفقاً للنسبة أعلاه - مقدمة لاستنزاف فائض السيولة في المصارف من قبل بعض حيتان الثروة والفساد، ويكون مصير التمويلات عبر القروض الجديدة مفتوحة السقوف، عبارة عن ديون آجلة قيد التحصيل، تتأكل مع مرور الزمن، ويخضع بعضها إلى تسويات وتسهيلات إضافية للمتعترين لاحقاً، في إعادة لتجارب مؤلمة وكارثية سابقة، جزء منها ما زالت تداعياته السلبية مستمرة حتى الآن؟!

تسهيلات منقطة النظير!

تسهيلات كبيرة سيستفيد منها مستثمرو المشاريع المطروحة بموجب القائمة المرفقة بالقرار، وهؤلاء من المحظيين لا شك، طبعاً بالإضافة إلى كل المزايا والتسهيلات الممنوحة لهؤلاء بموجب قوانين الاستثمار المعمول بها.

فقد تضمنت المادة الأولى من القرار: «يسمح للمصارف العاملة ودون التقيد بسقوف الإقراض المحددة بموجب التعميم رقم 4774 لعام 2020 بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل «قروض/ تمويلات» لتمويل المشاريع الصناعية وفق القائمة المرفقة، إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة المتجددة». وتضمنت الفقرة 3 من المادة الثانية من القرار ما يلي: «يتم تحديد نسب التمويل

للمشاريع من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها المشروع، على ألا تتجاوز نسبة التمويل 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع بتاريخ تقديم الدراسة، ويمكن أن ترتفع النسبة إلى 80% في حال توفر أحد الشروط التالية: - المشاريع التي تعتمد في إنتاجها على مصادر الطاقة المتجددة - المشاريع التي تعتمد في إنتاجها على مدخلات إنتاج من المواد المنتجة محلياً. - المشاريع التي تثبت دراسة الجدوى الخاصة بها أنها قادرة على تصدير أكثر من 30% من إنتاجها».

وقد تضمنت المادة الثالثة من القرار ما يلي: «استثناءً من أحكام التعليمات المتضمنة حظر منح تسهيلات بالليرة السورية لتمويل المستودعات، يسمح بتخصيص جزء من مبلغ القرض/ التمويل الممنوح وفق الضوابط أعلاه لتمويل 100% من قيمة المستودعات اللازمة للمشاريع المحددة في المادة (1) من هذا القرار، والتي تشمل «الآلات ومستلزمات الإنتاج.. إلخ» على أن تستخدم تلك المستودعات بشكل كامل حصراً في المشروع الممول وعلى مسؤولية المصرف».

فمضمون القرار، كما هو واضح، فتح سقف التمويل للمشاريع لتصل إلى نسبة 70% لبعضها من التكلفة الإجمالية للمشروع، وللبعض الآخر تصل إلى نسبة 80% طبعاً بعد استيفاء جملة من الشروط بموجب القرار، وبعدها ومسؤولية المصرف المعني. مع الأخذ بعين الاعتبار، أن التمويل قد يصل إلى نسبة 100% بسهولة، فالأمر رهن بالدراسة التي سيقدمها المستثمر عن كلفة مشروع، أي، يكفي أن يتم تضخيم الكلفة قليلاً للحصول على التغطية الكاملة لكلفة المشروع!



الدولة تعمل على تسهيل استثمار فائض السيولة من قبل بعض المستثمرين المحظيين من الحيتان فقط فيما تمنع هذا الاستثمار عن قطاع الدولة العام وشركائه القائمين وعن الصناعيين والحرفيين

فأية فرصة أكبر للمستثمرين من حيتان المال والفساد من هذه الفرصة، أن يتم تمويل مشاريعهم بهذه النسب الكبيرة من التغطية الإجمالية لتكاليفها، عبر القروض والتسهيلات، بالإضافة إلى تغطية مستودعات تلك المشاريع بهذا الشكل؟

الاستثمار بنقود المصارف بعيداً عن الملاءة الخاصة

ربما لا داعي للحديث عن إمكانات القطاع الخاص المتميزة هنا، فالتمويل بنسبة 70% أو 80%، وحتى 100% للمشاريع، كتسهيلات وقروض، تعني عملياً: أن المشاريع الاستثمارية بكليتها ستتم عبر السيولة المصرفية، بعيداً عن إمكانية الملاءة المالية للمستثمرين الذين سيقدمون للمشاريع المدرجة بالقائمة المرفقة بالقرار، أيأ كان هؤلاء.

فالمستثمر المحظي سيكتفي بتمويل مشروعه بنسبة 30% و20% لبعض المشاريع نظرياً، وربما لن يشارك بالتمويل بأية نسبة عملياً، أي 0%، وذلك بحسب دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها، وبحسب مراحل التنفيذ، «المراقبة» افتراضاً من قبل المصرف الممول بحسب القرار!

فهل من فرصة ذهبية أفضل من ذلك أمام المحظيين من هؤلاء، بأن يستثمروا بنقود المصارف بعيداً عن المشاركة بتوظيف إمكاناتهم المالية الخاصة؟!

على ذلك يبدو أن «اسم المستثمر» المحظي هو الإمكانية بحد ذاته، والتي يتم التعويل عليها هنا، بل ربما يكون الاسم بحد ذاته ضماناً للتسهيلات الائتمانية والإقراض، دوناً عن الضمانات العينية والنقدية، والملاءة الفعلية له!

فائض سيولة يسيل لها اللعب!

تعاين المصارف العاملة «عامّة وخاصة» من فائض السيولة لديها، وارتفاعه عاماً بعد

آخر، وذلك يعود لعدة أسباب، أهمها: غياب القنوات الاستثمارية، وذلك بسبب الواقع السياسي الاقتصادي العام، وجملة السياسات الليبرالية المتبعة، وخاصة المالية والنقدية، بالإضافة إلى واقع الفساد المستشري.

ففي تقرير صادر عن المصرف المركزي في شهر أيار 2021، تداولته وسائل الإعلام، بين أن السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي بلغت 2,963 تريليون ل. س في نهاية العام 2020، تركزت أكثر من 50% «51,24%» من حجم السيولة في المصارف العامة، بينما استحوذت المصارف الإسلامية على 24,84% من حجم السيولة، أما المصارف الخاصة التقليدية فقد بلغ نصيبها من السيولة 23,9%. وكذلك أورد التقرير: أن 64% من السيولة هي بالليرة السورية، أما السيولة بالقطع الأجنبي فقد شكلت ما نسبته 36%.

لا شك أن فائض السيولة هذا كبير، ومن المؤكد أنه ارتفع خلال عام 2021 كنتيجة للسياسات المالية والنقدية المتبعة.

وبالعودة لمضمون قرار المصرف المركزي أعلاه، فإنه فسح المجال لتقديم القروض والتسهيلات بما لا يتجاوز 50% من محفظة التسهيلات الائتمانية المنتجة لدى المصرف المانح، وبالإجمال فإن الحديث يدور عن مبلغ لا يقل عن 1,5 تريليون ليرة بالحد الأدنى، وذلك حسب بيانات المركزي عن عام 2020، التي ارتفعت الآن من دون شك.

وهذه الكتلة المالية الإجمالية الضخمة هي التي ستقدم على شكل قروض وتسهيلات بموجب قرار المركزي الأخير، وللبعض المحظي من الحيتان طبعاً، وهؤلاء سيلهثون للاستحواذ عليها، بل أصبح الأمر متاحاً أمامهم بشكل رسمي ومقنون الآن!

أين الدولة من قائمة مشاريعها؟

لا شك أن المشاريع المدرجة بالقائمة المرفقة بالقرار هي مشاريع متنوعة وهامة وضرورية، وستمثل، كلاً أو جزءاً، بحال



حلول، هم أنفسهم المستفيدين من جملة السياسات المعمول بها، والمستقوين بها، ومن استمرار هذا الحال من الاستعصاء، ولا خلاص من هؤلاء، ومن جملة السياسات الليبرالية والطبقية المسخرة لخدمة مصالحهم فقط لا غير، إلا بل استعصاء الأزمة الوطنية الشاملة والعميقة التي نعيش كارثتها، أي الحل السياسي عبر تنفيذ القرار 2254 كلاً وتفصيلاً، وبالسرية الممكنة، فوحده سيفسح المجال للتغيير الجذري والشامل المطلوب، كمقدمة لا بد منها لحلحلة جملة الأزمات والمشاكل المستعصية تباعاً، وعلى كافة المستويات.

المصلحة الاقتصادية والوطنية عموماً! ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما هي التناحيات السلبية التي سيتم حصادها، على مستوى سعر الصرف بالحد الأدنى، بعد البدء بضخ فائض السيولة المصرفية الكبير أعلاه باسم «الاستثمار»؟

لا أوهام!

لا وهم أن جميع الحلول الجزئية، مهما كانت جديتها وإيجابيتها، لأية أزمة أو مشكلة، وعلى كافة المستويات، ستبقى مغلقة ومعطلة وغير قابلة للحياة طالما الاستعصاء قائم على مستوى حل الأزمة الوطنية الشاملة سياسياً. فالمعطلين والمعيقين للحلول، أية

السياسات الليبرالية المتبعة، وخاصة المالية والنقدية، ما زالت على حالها، وكذلك حال الفساد الكبير المستشري، المتسع والمتمركز، أي ليس هناك متغيرات تفسح المجال لا أمام الاستثمار في الصناعة، والإنتاج الحقيقي عموماً، ولا أمام أية حلول للأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والخدمية والصحية وغيرها بشكل فعلي، بما في ذلك مشكلة فائض السيولة في المصارف طبعاً! وبالتالي فإن قرار المصرف المركزي أعلاه، كغيره من القوانين والقرارات الصادرة، لن يصب إلا في مصلحة المستفيدين من جملة هذه السياسات الليبرالية المعتمدة، أي حيتان الثروة والفساد وتجار الحرب والأزمة وأمرائها، على حساب مصالح بقية الشرائح الاجتماعية ومصلحة الاقتصاد الوطني عموماً، وهذه المرة من خلال فسخ المجال أمامهم لزيادة ثرواتهم عبر الاستحواذ على جزء هام من فائض السيولة الجاهزة للإقراض في المصارف «عامة وخاصة»، بحجمها الكبير كما بينا سابقاً، بغض النظر عن كل الضمانات التي يجري الحديث عنها، وبغض النظر عن أهمية المشاريع المدرجة بقرار منح التسهيلات أعلاه.

ولا غرابة بعد ذلك أن يكون مصير القروض التي فسخ المجال أمامها الآن مختلفاً عن مصير القروض التي منحت سابقاً «مؤجلة التحصيل ومتأكلة، مع تسويات وتسهيلات إضافية للمتعتريين»، لكن هذه المرة ستكون النتائج الكارثية لها «على المستوى المالي والنقدي خصوصاً، والاقتصادي الاجتماعي عموماً، مع تداعياتها السلبية» أكبر بكثير، أي بالضد من

وضعها بالتنفيذ فعلاً نقلة نوعية وضرورية على المستوى الصناعي، والاقتصادي العام. وبحسب مضمون القرار، وبموجب التسهيلات والامتيازات الممنوحة فيه، وحجم فائض السيولة الذي يتم الحديث عنه، نتساءل:

أليس من الأجدي أن تستثمر الدولة نفسها جزءاً من فائض السيولة في المصارف - وفقاً لهذا الشكل من الامتيازات والتسهيلات منقطعة النظير - في المشاريع المدرجة في القائمة المرفقة بالقرار والمعتمدة حكومياً، أو تقوم بتنفيذ جزء من المشاريع الهامة المدرجة به على أقل تقدير؟

أليس من الأجدي، ومن باب تشجيع «التشاركية» التي طنبت الحكومة أذاننا بها وبإيجابياتها، أن تكون الدولة شريكة للقطاع الخاص في المشاريع المدرجة، أو ببعضها بالحد الأدنى، فجزء من السيولة التي يجري الحديث عنها والمعدة للإقراض، 51% بحسب بيانات المصرف المركزي عن عام 2020، هي سيولة المصارف العامة؟ فأين «التشاركية» هنا؟

فهل الدولة عاجزة عن استثمار فائض السيولة المصرفية المعدة للإقراض في المشاريع التي ترى ضرورتها وأهميتها، وتدفع للاستثمار فيها؟

أم أن مصالح حيتان الثروة والفساد، دوناً عن إمكاناتهم طبعاً، هي الأولى والأحق بالتمويل والتسهيلات؟ «وحصل إذاً بتحصيل»!

نتائج القروض كما سابقتها.. كارثية
إن الواقع السياسي الاقتصادي العام، وجملة

للمحظيين فقط دوناً عن قطاع الدولة والحرفيين

وبالنتيجة سيتم حصاد النتائج الإيجابية لذلك على المستوى الاقتصادي والمعيشي العام. لكن يبدو أن ذلك غير وارد، وغير متاح، بل وعليه «فيتو»، وفقاً لآليات تمويل المشاريع من قبل الدولة بحسب مضمون القرار أعلاه، وبحسب جملة السياسات الليبرالية الطبقية والتمييزية المتبعة، والإصرار عليها!

المشاريع الإنتاجية الحقيقية من قبلهم. فوفقاً لهذا الشكل مفتوح السقوف من التمويل، بحال استفاد منه قطاع الدولة والصناعيين والحرفيين طبعاً، لا شك سيتم دفع عجلة الإنتاج الحقيقي، وسيستفيد من ذلك عشرات الألوف من هؤلاء، مع توفير عشرات الآلاف من فرص العمل الفعلية،

إلى السيولة، فهو يعاني من جملة من الصعوبات المزمنة، أهمها عدم ضخ الأموال الاستثمارية فيه كي يستمر بمهامه المناطة حسب مراسيم إحدائه. وكذلك الصعوبات المزمنة التي يواجهها الصناعيين والحرفيين، وخاصة بما يتعلق بتمويل مشاريعهم القائمة وزيادة انتاجيتها، أو من خلال زيادة هذه

من خلال واقع أرقام فائض السيولة المتاح للإقراض، ووفقاً لحيثيات مضمون القرار، يتضح أن الدولة تعمل على تسهيل استثمار الفائض السيولة من قبل بعض المستثمرين المحظيين من الحيتان فقط، فيما تمنع هذا الاستثمار عن قطاع الدولة العام وشركائه القائمة، علماً أن هذا القطاع أحوج ما يكون

خبر عام وتعليق هام

يقول الخبر: «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنجزت إدخال الدقيق إلى المخازن على أجهزة البطاقة الذكية. وبذلك أصبح ضبط كميات الدقيق الواردة والخبر الصادر مضبوطةً ألياً لمنع سرقة الدقيق».

التعليق: عموماً إيجابي بالخبر.. بس لو يتعمم النكاء الفعلي ع المطاحن والصوامع كمان.. والأهم ع صفقات استيراد القمح.. وقتها منقدر نحبي النكاء.. إن كان فيزيولوجي أو إلكتروني.. يقول الخبر: «المؤسسة السورية للتجارة بإمكان الأخوة المواطنين الحصول على مخصصاتهم من مادة المياه المعدنية مباشرة بدون رسائل اعتباراً من تاريخ 14 الشهر عبر البطاقة الإلكترونية».

التعليق: بما إنو فاتت المياه المعدنية لحين الاحتكار منهم يعني إنو رح نحلم بشوافة المي يلي ع أساس فيجة جاية بالحنفيات؟؟؟ دخلكن إيمت دور الأكسجين وأشعة الشمس... مو معقول لهلق ما قدرانين تربحوا منن شي!! يقول الخبر: «أقدم مجهولون على سرقة 3 مخارج تؤثر منخفض في المركز الثقافي بمدينة القرداحة

إضافة إلى أمراس في قرية نقورو بريف المنطقة.. كما تمت سرقة ثلاثة فازات نحاسية مقطع 35مم في مركز تحويل فياض في قرية الشامية، وتعرضت أمراس نحاسية في مركز تحويل بيت عليا في بلدة البهلولة للسرقة «مسافتين كل مسافة أربع خطوط»... كما تعرض مركز تحويل جمعية النجاح في حي الرزقانية إلى سرقة كابل نحاسي مقطع 4x18مم2) والذي يغذي شبكة كهربائية هوائية باتجاه الكنيسة».

خبر آخر يقول: «تعرض مستودع مديرية الموارد المائية في قرية ولغا غربي مدينة السويداء لعملية سطو مسلح على كبل كهربائي بطول 250 متراً، حيث قدر ثمنه بما يزيد عن 13 مليون، فيما كان كامل الكبل قد تعرض للقص والسرقة الأسبوع الماضي من نفس المكان». التعليق: ح تبقى سرقة النحاس.. بمختلف أشكالو ومن أي مصدر.. مستمرة طالما العيون مو شايقة وبين عم تروح هالسرقات.. ومين عم يستفيد منها بالنهاية.. يعني دورو ع الحيتان الكبار اللي عم



في ظل مساعي التطيش الشغالة معيشياً وخدمياً.. يقول الخبر: «كشف قاضي التحقيق الثاني بدمشق، عن عقوبة التسول للقادرين على العمل أو لحاملين إثباتات فقر مزورة، معتبراً أن 99 في المئة من المتسولين غير محتاجين». التعليق: بغض النظر.. يمكن بيكفي إنو 90% من السوريين صاورا تحت خط الفقر.. يعني مع الأسف كل هدول متسولين عملياً.. مو هيك؟!

تقييم الاحتياطي الغازي». التعليق: من أخرو.. شو ح نستفاد بعدين ع مستوى معيشتنا وخدماتنا.. لأن ياما سمعنا عن أبار مكتشفة بس كانت نتيجتها بلا طعمة بالنسبة إلنا.. يقول الخبر: «غرفة تجارة دمشق: كل أجنبي أو عربي يجد صعوبة بالحصول على إذن دخول إلى سورية فيمكن التواصل مع الغرفة لتأمين الفيزا خلال ساعتين». التعليق: طيب شو مشان اللي عم يلاقي صعوبات بالخروج من البلد..

فضاء أوراسيا في القرن الـ21:

إعداد: قاسيون

التحالفات والمنظمات والمبادرات في أوراسيا



دخل كذلك اتفاق RCEP حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2022 إيذاناً بتشكيل أكبر منطقة تجارية حرة في العالم. ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بدفعة أولى من 10 دول «ستة أعضاء من الآسيان بالإضافة للصين واليابان وأستراليا

الاتفاقات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

- اتفاقية تجارية حرة سارية المفعول
- مفاوضات لاتفاقية تجارية حرة
- اتفاق تعاون اقتصادي وتجاري ساري المفعول
- تحضير لاتفاقية تجارية حرة

ترسيخ التوازنات الجديدة عالمياً

مشاريع قطع التعاون فيها خطوات ملموسة



تطوير العلاقات الاقتصادية

إنشاء مناطق اقتصادية حرة، وكذلك ممرات تجارية وجمركية، مما يسهل شروط ممارسة الأعمال التجارية



طرق النقل

نظام النقل الموحد المرتبط بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وشبكة الطرق السريعة الآسيوية، وبرنامج تطوير الطرق السريعة التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون



مشاريع البنية التحتية الكبيرة

المساحة الكبيرة للقوة الأوراسية، تحفز العمل على إنشاء نظام موحد في:

أنابيب النفط والغاز



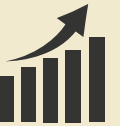
تنسيق الإمدادات المتبادلة للكهرباء



رقمنة شبكات الكهرباء



مجموعة من آليات التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات



شبكة من الروابط الإقليمية والعابرة للحدود، تشمل تطوير البنى التحتية الحدودية وتحسين التجارة



شبكة روابط سياحية وقنوات اتصال شعبية



مشاريع رئيسية ومبادرات في أوراسيا

مبادرة الحزام والطريق



خطوط غاز



شبكات نقل

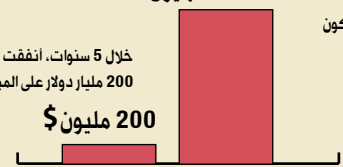


شبكات قطارات

تطال المبادرة مختلف الموانئ والمحطات اللوجستية في أكثر من 60 دولة

1.2 - 1.3 ترليون \$

خلال 5 سنوات، أنفقت الصين 200 مليار دولار على المبادرة
200 مليون \$



بحلول عام 2027، ستكون الصين قد أنفقت بين 1.2-1.3 ترليون دولار

رابطة أمم جنوب شرق آسيا «آسيان»



منظمة شانغهاي للتعاون



منظمة معاهدة الأمن الجماعي



الاتحاد الاقتصادي الأوراسي



إجابات الأسئلة عن أزمة



السبب الرئيسي لمثل هذا التغيير. المفوضية الأوروبية هي المعنية بأسعار الغاز كما ينبغي، لكن بعض المحللين يشيرون إلى أنه لا يجب الاستهانة بدور النظام الأوروبي للتجارة بالانبعاثات ETS الذي شددت عليه حكومتا إسبانيا وبولندا.

هناك فائض من الغاز الطبيعي ولكن...
من الضروري البحث في تقلبات الأسعار في كلا السوقين التكميليين. وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية، تم تسجيل الزيادة فوق المتوسط في سعر الغاز الطبيعي مقارنة بالسنوات السابقة في وقت مبكر من نيسان 2021، والزيادات التالية في الأسعار تم وصفها من قبل الخبراء بأنها «سريعة وغاضبة». بشكل مفاجئ، لا يمكن تبرير هذه الزيادة بالنقص في الإنتاج، لأن الإنتاج في المنطقة الأوراسية، بما في ذلك روسيا التي تعد المورد الرئيسي لأوروبا، قد ازداد بعد النقص في عام 2020، بل وتخطى مستويات ما قبل الوباء. قلصت أوروبا إنتاجها من الغاز، لكنها عززت وارداتها من الغاز المسال من الولايات المتحدة.

الأمر الذي كان له تأثير أكبر هو حقيقة أنه على الرغم من انخفاض إنتاجها من الغاز، فقد أبقت أوروبا مخزونها من الغاز أقل بنسبة 16% من الأعوام الخمسة السابقة، وأقل بنسبة 22% من الربع الرابع من عام 2020. كانت التنبؤات المتاحة - تنبؤات البنك الدولي كمثال - تتوقع حدوث زيادة طفيفة في أسعار الغاز. لكن التحليلات عامة كانت تشير إلى أن حركة الأسعار ستكون أكثر حدة، وهو ما حدث أيضاً حين بلغ ذروته بين أيلول وتشرين الثاني 2021. كما أن لسوق العقود الآجلة أهمية خاصة بالنسبة للمستوى الحالي لأسعار الغاز.

لكيانات الأصغر بالدخول إلى السوق بشكل أوسع. لكن التطبيق العملي لم يحول الاتجاه نحو الاعتماد الكلي على الطاقة المتجددة إلى ثورة من أسفل إلى أعلى، وكان منذ بدايته أحد القطاعات الكثيرة التي استحوذ عليها رأس المال الأكبر، وكانت موضوعاً للمضاربة المالية العالمية، وأدى كما أغلب قطاعات الاقتصاد الأوروبي إلى نمو صفري في الاقتصاد الحقيقي المنتج.

انخفاض تنوع مزيج الطاقة، والتوقف عند الانتقال من الفحم إلى الغاز مع الاعتماد المتزايد على المصادر المتجددة والنهج غير المتسق للطاقة النووية، والسوق الأوروبية للتجارة بالانبعاثات EU-ETS، عززا حساسية سوق الطاقة الأوروبي للوضع في سوق الغاز الدولي. هذان العاملان لهما أهمية استثنائية لتطور أسعار الكهرباء، وقد ساء الوضع بشكل إضافي بسبب وباء كوفيد-19. وفقاً لإحصاءات مكتب الإحصاء الوطني البريطاني، بدأ الميل نحو انخفاض أسعار الكهرباء في عام 2019 مع زيادة في الربع الثالث. انخفضت الأسعار حتى الربع الأول من عام 2021 رغم التقلبات الدورية، وهو ما تم تبريره بتأثير الوباء وعمليات الإغلاق وضعف النشاط البشري العام والمهني، ما أدى لانخفاض الطلب على الطاقة. تبين أن هذا يمثل تحدياً لكيانات البيع بالتجزئة الصغيرة التي كانت بالفعل تحاول التنافس على الأسعار، وبدأت - نتيجة ذلك - بالخروج من السوق حين لم تتم تلبية توقعات الطلب، الأمر الذي أشار إلى حالة عدم الاستقرار. ضمن واقع اقتصاد النقص «النقص في هذه الحالة في الغاز» والافتقار إلى سعة فائض مدار بشكل صحيح، وعدم نجاعة الحلول السريعة، يتجادل السياسيون حول

غالباً ما يتم تناول الزيادة في أسعار الكهرباء في أوروبا اليوم على أنها مجرد أزمة إمداد أخرى، وهذا ليس أمراً دقيقاً. إذا أخذنا بريطانيا كمثال، فالزيادة الملحوظة في الأسعار، وهي الأعلى منذ عام 2018، تعني انخفاضاً في الدخل المتاح، وبالتالي في الاستهلاك والطلب الكلي. كما أنه أحد المحفزات الرئيسية لارتفاع مستوى التضخم، وهو ما نشهده على طول أوروبا. مع ذلك، نظراً لأننا نعلم بأن توليد الكهرباء نفسه يجب أن يكون دائماً مساوياً للطلب عليها، وأن هذا جوهر الصدمة غير القابلة للتنبؤ والعشوائية والمفاجأة - فعلياً أن نلاحظ بأننا نتعامل اليوم مع مخاطر استراتيجية السوق، وليس مع ما يحاولون تصويره كأزمة مفاجئة.

■ **كونراد ريكاس**
ترجمة: قاسيون

الفرسان الثلاثة
عند تحليل أي سوق، يجب فهم نموذجها وسماتها العامة. تم - بدرجات متفاوتة - تحرير سوق الطاقة الأوروبية على مدى العقود الماضية. في العموم، جميع الدول الأوروبية قد بذلت جهوداً لضمان أن تتوافق البرلة المكثفة لقطاع الطاقة مع آليات دعم وتشريعات تخفيضات ضريبية.

في المملكة المتحدة كمثال، حتى داعمي التحول الذين يمكن تصنيفهم ضمن «نشطاء البيئة والسوق الحرة» قد دفعوا لابتعاد عن عقيدة الليبرالية النقية. الإصلاحات التي تم تنفيذها كانت من أعلى إلى أسفل، دون أية قاعدة اجتماعية أصلية لدعمها، الأمر الذي أثر في نهاية المطاف على شكل القطاع، وتنظيمه حول عدد من الكيانات الرئيسية. رغم ذلك - ويعود بذلك الفضل إلى السياسات الضريبية التي خفضت الضرائب على القطاع - لم تحدث سوى زيادة طفيفة جداً في أسعار الكهرباء في المملكة المتحدة في الفترة ما بين 1991 و2018. ورغم ذلك، أشار النقاش إلى أن تطبيق تكنولوجيا الطاقة البديلة في بريطانيا كان أقل تطوراً من البلدان الأوروبية الأخرى. بذلت الحكومة البريطانية جهوداً كبيرة لرأب الصدع باستخدام تشريعات جرمية، وتقديم دعم حكومي مكثف، وصياغة قوانين تسمح

الصدمة التي توقعها الجميع

من الصعب أن نقول عن أمر بأنه شكل «صدمة» عندما تكون الزيادة في الأسعار أمراً مدركاً عندما تكون هناك بعض الظروف الخارجية - التي تؤثر على مزيج الطاقة - متوقعة بالتأكيد، «قوة الرياح في فصل الشتاء كمثال»، وتم اتخاذ آليات لمواجهة المشكلة. أما مسألة فاعلية هذه الآليات من عدمها فهي مسألة أخرى. لكن روايات «بوتين السيئ والمضاربين الأوروبيين الأسوأ» لم تعد ذات مصداقية بالنظر إلى حقيقة القدرة على توقع حدوث المشكلة. المواطنون العاديون وحدهم من لم يتوقعوا حدوث المشكلة. طالما أن زيادة الأسعار متوقعة، يبدو الأهم أن نرى إمكانية التوقع الصحيح لحجم هذه الزيادة، والأسباب ورائها، وكيف يمكن ترجمة الأمر إلى استراتيجيات يمكن تطبيقها لتفادي تكرارها. يجب التحديد فيما إذا كان الوضع الحالي من جانب العرض يمكن أن يكون عنصراً من عناصر إدارة الطلب لتحقيق الأهداف المناخية، والأهداف الاجتماعية والاقتصادية المفترضة. وكذلك التحقق فيما إن كانت هذه الأهداف متناقضة مع بعضها البعض، وما إن كان الشكل الحالي لتحول الطاقة لا يتماشى مع حلول المشاكل الحالية. والتطلع إلى الأمر

هل كان بالإمكان توقع ارتفاع أسعار الكهرباء منذ الربع الثاني من عام 2021 على الأقل؟ نعم كان بالإمكان ذلك

الطاقة في أوروبا

من المستحسن فرض ضرائب إضافية على التحويلات في السوق الثانوية، وهي حيث تنشط المضاربات.

فيما يتعلّق بالغاز، يبدو من الضروري زيادة نقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية، سواء في شكل واردات غاز طبيعي مسال، أو إطلاق السيل الشمالي-2. سيكون من الضروري لكامل أوروبا تنويع مزيج الطاقة لديها، سواء من خلال توسيع نطاق قبول الكيانات الأصغر في السوق وزيادة الترويج للطاقة الموزعة ضد احتكارات القلّة، ولكن أيضاً مع التعليق المؤقت لإيقاف تشغيل محطات الطاقة النووية، على الأقل خلال الفترة الانتقالية الكاملة.

لتجنّب «الصدمات» المستقبلية، يبدو من المستحسن زيادة تركيز اليات زيادة السعة الاحتياطية في يد الدولة، وهو درس لإدارة الأزمات يجب أن تكون أزمة الوباء قد علمتنا إياه. تنويع التوليد ومركز الإدارة الاستراتيجية هي ردود الفعل الأفضل. حتّى يتمّ تطبيقها بشكل كامل، من الضروري أن يتم التخلي عن الليبرالية والاضطلاع بمسؤولية سياسة طاقة تصوغها الدولة من جديد، وليس فقط عبر وضع أهداف تخيلية خيالية تدعم مصالح أسواق المضاربة ولا تقف ضدها.

أطفئوا الأنوار

بالتأكيد، وخاصة بالنسبة لدول صغرى، سيكون اختيار الحلول الوطنية أسهل من الناحية النظرية. النقطة المهمة، هي أنّه في كلّ نسخة حلّ تقريباً قد ينطوي الأمر، على ترك الاتحاد الأوروبي في شكله الحالي. يمكننا فقط خارج الاتحاد أن نستعيد قدرات مناخنا وأن ننتج طاقة من الفحم. لكن في المقابل، يبقى الأمل بالنسبة للاتحاد الأوروبي بأكمله هو الاتفاق الألماني الروسي على الغاز. لكن علينا أن نكون واقعيين وألا نعتدّ بشكل كلي على اختراق سياسي، وأن نتحصّر بأن تكون الحياة أكثر تكلفة وأقلّ منطقية.

لكن من الناحية الواقعية، يجب أن نفترض بأننا حتّى لو كنّا قد وصلنا بالفعل إلى ذروة اتجاه تصاعد أسعار الطاقة- وذلك وفقاً للتنبؤات طويلة الأمد- وأنّ الأسعار في العناصر التي ساهمت في زيادة أسعار الكهرباء قد بدأت بالانخفاض الآن، وستستمر بالانخفاض حتّى الوصول إلى الاستقرار في 2023 عندما تصل إلى مستويات مشابهة لما كانت عليه في 2018، فهذا لا يغيّر شيئاً في جوهر عملية التحول بأكملها.

بغض النظر عن التدابير الوقائية التي نتخذها، هل علينا أن نتعلّم كيف نخفف استهلاكنا للطاقة كي ننجو؟ هل يمكن أن تكون الأسعار المرتفعة هي إحدى الوسائل التعليمية لهذا الدرس؟ إن كان كذلك كما يحاول البعض الترويج للأمر، فسيشبه أن يتم إغلاق الشارع أمامك بهدف تذكيرك عن استخدام السيارة، بغض النظر عن أهمية هذا الشارع لحياتك وعملك. حسناً، إن كان هذا المنطق صحيحاً، فربما من يدفع إليه يريد أن تحفزنا أسعار الكهرباء المرتفعة على عدم استخدام الكهرباء على الإطلاق. هل حقاً يمكن أن يكون هذا مفيداً للبشرية ومفيداً للكوكب؟ ربما يتخيل أصحاب هذه المقولة أنّه بالإمكان حقاً العيش دون كهرباء.

■ بتصرّف عن:

WHAT'S GOING ON WITH ENERGY PRICES



«لصدمة» أسعار أخرى «غير متوقعة»، أعدّها السياسيون مباشرة.

السيّل الشمالي-2: أينقذ أوروبا؟

إذاً، طالما كان بالإمكان توقّع الاتجاه التصاعدي في أسعار الكهرباء، هل كان بالإمكان تجنّب «الصدمة»؟ نعم، على الأقل بشكل جزئي، وإلى الحدّ الذي يسمح بتعزيز وتوسيع التزام السوق الأوروبية للإتجار بالانبعاثات بتوجيهات «ضرائب الطاقة الأوروبية». في الوقت الذي تمّت فيه ملاحظة أنّ تأثير المضاربة على الغاز في الاتحاد الأوروبي كان متوقعاً، بقدر ما كان تأثير سوق الانبعاثات والأسواق المرتبطة به، كان من الممكن توقّع حتمية استفادة لاعبي السوق للأمر. أدّى الاعتراف بالغاز باعتباره مادة خام رئيسية في الفترة الانتقالية، وقبول اللاعبين الماليين من خارج القطاع، إلى جعل كلا العنصرين عرضة بشكل خاص للضغوط السياسية والمضاربة. ومع ذلك، فكما هو الحال في فقاعة السوق، من الصعب التنبؤ بموعد حدوثها بالضبط، وكذلك توقّع المستوى التي ستصل إليه في نموها.

السؤال الذي يجب طرحه في الوقت الحالي، ما إذا كان من الضروري في الوضع الحالي القيام فقط بإجراءات الحماية من تأثيرات ديناميكيات أسواق الطاقة، أم البدء بالتأثير عليها وتنظيمها. وإن كان الأمر يحتاج التنظيم، فإلى أي مدى؟ يتضمن السؤال أيضاً تقدير انعكاس الإجراءات على التغييرات المحتملة من جانب العرض على الطاقة، إلى ما يجاوز ما وصفه محللو الإعلام السائد.

يستبعد الميل السائد للأموّلة عملياً إمكانية استبعاد الكيانات غير الصناعية من السوق الأوروبية للإتجار بالانبعاثات. ربّما يكون



الحكومات التي تطالب الآن بالتدخل تواجه اليوم المفوضية الأوروبية التي ردت غاضبة بأنّ سوق الإتجار بالانبعاثات لا

المفوضية الأوروبية التي ردت غاضبة بأنّ سوق الإتجار بالانبعاثات لا تأثير كبير له على سوق الكهرباء، وبالتالي يجب تركه بحاله، وأنّ تقلبات الأسعار في السوق للعقود الأجلية قد دفعها أنشطة المضاربة إلى حدّ كبير.

لكنّ تقرير هيئة الأسواق المالية الأوروبية الذي طلبته المفوضية، لا يشير إلى الترابط المباشر بين المضاربات في سوق انبعاثات الكربون، وسوق الكهرباء. علاوة على ذلك، يؤكد التقرير المصلحة المتنامية للكيانات المالية من هذه التبادلات، حيث ازداد تداولهم لها بنسبة 77.3% بالمقارنة مع عام 2018. لكن يشدد بعض المحللين على أنّ هناك عرضاً كبيراً لهذه التبادلات، حيث لا تسيطر الصناديق المالية وغيرها من الكيانات المالية إلا على 3.3% منها، وقد يصل حجم المضاربة على التبادلات في سوق الإتجار بالانبعاثات إلى 7% إذا ما احتسبنا مشاركة الكيانات الصناعية.

هذا حجم صغير لا يمكن اعتباره عاملاً حاسماً أو حتّى مهماً. لا يعني هذا بأنّ مخاطر المضاربة لن تزداد مع الوقت، الأمر الذين يمكننا التخمين بأنّه سيحدث مع تطوير «صناديق الإتجار بالتبادل». يفتح هذا الباب للسؤال عن كيفية تفتادي فقاعة مضاربة محتملة في سوق الإتجار بالانبعاثات. أعرب البرلمان البولندي عن هذه المخاوف، وصوّت في 9 كانون الأول الماضي على قرار يدعو الاتحاد الأوروبي لتعليق نظام تداول الانبعاثات بالكامل.

بالتأكيد سيتم رفض هذا الاقتراح، لكنّه يؤكد الجدل السياسي الذي يثيره موضوع النقص أو عدم كفاية التحليل الاقتصادي الذي يسمح للأوروبيين بالاستعداد بشكل مناسب

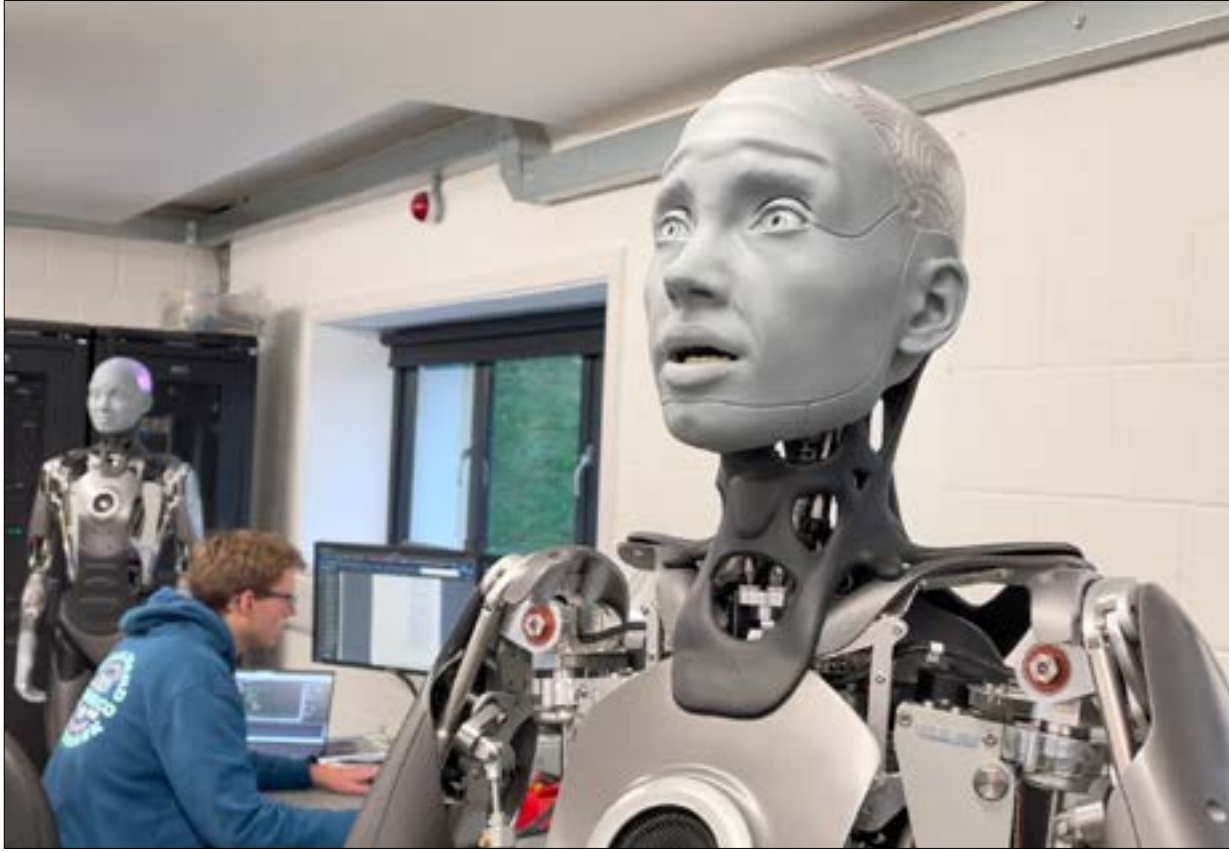
لذلك، الإجابة عن السؤال الذي نزعج إجابته الجميع تقريباً: هل كان بالإمكان توقّع ارتفاع أسعار الكهرباء منذ الربع الثاني من عام 2021 على الأقل؟ نعم، كان بالإمكان ذلك. هل كان بالإمكان العمل في وقت مبكر لتأمين السوق؟ نعم، كان بالإمكان ذلك.

المضاربة على المناخ

إنّ أسعار الكهرباء أثّرت بها عوامل أخرى أيضاً، وتحديدًا الوضع في السوق الأوروبية للإتجار بالانبعاثات الكربون. كان من المطلوب من هذا السوق أن يلبّي اعتبارات مناخية، وأن يسهم في تأمين أمان لأسعار الطاقة النسبية. المشكلة هي أنّه منذ البداية، تمّت ملاحظة تهديدات مستوى النقص، الأمر الذي أظهر ضعفه الواضح حتّى لأكبر مؤيدي هذا السوق. نتج ذلك بشكل أساسي عن عمليات التخصيص الأولى وعن السياسات الحكومية التي تركز على تحقيق أهداف الموازنات الخاصة بها من خلال الزيادات على أسعار الانبعاثات.

يمكن ملاحظة الزيادة في أسعار الانبعاثات على طول العام الماضي: كانون الثاني 2021: 33,69 يورو للطن. كانون الأول 2021: 84,91 يورو للطن. تجدر ملاحظة الأنشطة على السوق المستقبلية أيضاً: بين 21 أيلول، و29 أيلول العام الماضي، قفزت الأسعار في السوق المستقبلية من 55,78 يورو للطن، إلى 75,56 يورو للطن. جاء ذلك نتيجة السماح بالمضاربة على أسعار وقود التدفئة المنزلية والمستخدم في النقل العام. والسماح بحدوث ذلك عبر وضع قيود على الإعانات. الأهم من ذلك، أنّ الحكومات التي تطالب الآن بالتدخل وإجراء تغييرات عاجلة في السوق الأوروبية للإتجار بالانبعاثات، تواجه اليوم

روبوتات المستقبل... هل «تُحِبُّ وتُكره»؟



يرى الكاتب ومدرّس البرمجة سيرغي سزوبين، بأنه يمكن النظر إلى الذكاء البشري بوصفه الجيل الأكثر تطوراً في سلسلة من نماذج «الذكاء» التي تطورت تاريخياً في الطبيعة. ولذلك، من أجل دراسة عقل الإنسان يجب أن نفهم أيضاً المسار الكامل الذي تسلكه الطبيعة. ويقترح تصنيفاً تطويراً للذكاء مؤلفاً من خمسة مستويات «أجيال». ويذكرنا بقوانين أسيموف، ويتبنّى فرضية الحاجة إلى روبوتات ذات «عواطف» كخطوة يراها ضرورية لنقله نوعية في تطوير الذكاء الاصطناعي. تلخّص المادة التالية «بتصرّف» أبرز ما جاء في مقالين لسزوبين «نيسان وآب 2019» أعاد نشرهما المركز الروسي للتقييم الإستراتيجي والتنبؤات CSEF.

■ سيرغي سزوبين
تصريح وإعداد: قاسيون

صياغة المشكلة

السؤال الذي ينبغي حله هو: لماذا نحتاج إلى معرفة كيف ظهر العقل البشري وأصبح أكثر تعقيداً كما هو عليه؟ الجواب الأكثر وضوحاً هو إلقاء نظرة خاطفة على كيفية حدوث كل شيء في ورشة الطبيعة، وهذا مهم أيضاً لمناقشة «الذكاء الاصطناعي». يتعلق الانطباع الرائج عن «الذكاء الاصطناعي» بتقديره إيجابياً بوصفه «محرراً لنا من العمل الروتيني» حتى مستوى معين من الذكاء: دع الروبوتات تفرض البطاطا، وتسكب العصير في زجاجات... إلخ، وتقودنا إلى مستقبل مشرق مليء بالعمل الإبداعي و«الكسل السعيد». ولكن عندما نواجه مظاهر أعلى للذكاء، يظهر الموقف مقلقاً، فحتى في مرحلة تصميم روبوت سائق، تنشأ مواقف غامضة: إذا ظهرت حالة طارئة وميؤوس منها، بحيث تجبر على الاختيار بين عدة أمور «أحلاها مر» فماذا تختار؟ هل تدهس مجموعة من الناس؟ امرأة حاملاً؟ أم طفلاً وحيداً؟ بالنسبة للإنسان تشكل هذه الحادثة مأساة سيغاني منها حتى لو لم يكن المارق ذنباً اقترفته. وهذه العذابات في عيوننا تبرز ما حدث إلى حد ما. أما الروبوت السائق فسيختار بشكل غير عاطفي تماماً: سوف «يَزِنُ الأرواح» بلا روح، على مقاييس من المصفوفات الرياضية، ويحسب الحد الأدنى من الضرر بأسرع طريقة... وهذا يخيفنا.

تطور الذكاء والفردية

من أجل التحكم بأية عملية يستحسن بشدة فهم تاريخها والحصول على نوع من التنبؤ للمستقبل. هذا يبرز الحاجة إلى نظرية لتطور الذكاء: كيف تطور إلى ذروته الحديثة كذكاء بشري وماذا سيحدث بعد ذلك. قد يكون أبسط تعريف للذكاء هو «القدرة على حل المشكلات المخصصة لحاملها». يختلف ذكاء الإنسان نوعياً عن ذكاء حيوان أليف. لن نطلب القطعة السندويتش، أو ننظف المنزل أو ننسق الورود... ولفيلاس بعض جوانب الذكاء نستخدم امتحانات واختبارات تتكوّن من مهام منفصلة.

يقدم عقلنا البشري لنا تنوعاً فردياً لا نهائياً في إمكانياته. أنا أفترض بأن مستوى الذكاء له ارتباطاً بالفردانية، إذا قبلنا بهذه الفرضية، يمكننا تقديم 1+4 من مستويات أو «أجيال» الذكاءات: المستوى صفر: الذكاء المكوّن بالكامل من خوارزميات لا تتغير، ولن تختلف شخصية

الناقل «الكمبيوتر أو الحيوان» سوى بالدقة الفنية فقط. تعمل أجهزة الكمبيوتر المختلفة التي لها البرنامج نفسه دائماً بالطريقة نفسها. وبسبب بنائها تحديداً، لا يمتلك «عقل» هذه الفئة أي تنوع فردي «لها مستوى صفر» من الفردية. المستوى الأول للذكاء: هو المستوى الأول من التفرد أيضاً، وهو ردود الفعل «المنعكسات» غير الشرطية. ويحدث تطور الكائنات الحية عبر طفرات توفر التباين الفردي، فيختلف كل فرد قليلاً بشبكته العصبية التي تضمن تنفيذ المنعكس، وستتكلل البيئة باصطفاء الخيارات الناجحة والتأكد من عدم نجاة الخيارات غير الملائمة. المستوى الثاني: هو ردود الفعل الشرطية. الفرق الأساسي هو أن رد الفعل لا يتم تثبيته للأبد، بل يمكن أن يتغير خلال حياة فرد واحد، مما يوسع درجة التفرد كثيراً.

المستوى الثالث: هو المستوى التواصل. فإذا كان الابتكار الرئيس للمستوى السابق هو القدرة على إطلاق رد فعل من خلال إشارة معلومات مشروطة، فإنه في المستوى الثالث يتم توسيع التفرد أكثر من خلال حجم التسلسلات المتولدة والمدرّكة بشكل فردي لإشارات الاتصال. يمكن أن يترك حاملو الفكر أسلوب حياة مستقل ويصبحوا قادرين على تكوين مجموعات والبدء بتنسيق أفعالهم. كما وتظهر إمكانية تفاعل المعلومات بين الأنواع وتستخدم بنشاط. هنا يكون لدى الناقل الفردي للعقل القدرة «التقنية» على العمل الجماعي المتضافر. ويتطلب تنسيق الأعمال تطوير الاتصالات التقليدية. في الوقت نفسه، يمكن أن تكون قناة الاتصال مختلفة تماماً: الإيماءات والأصوات والروائح والإشارات المرئية. السمة الأساسية هنا هي الاصطناعية، أي إنّ قيم الإشارات ليست محددة سلفاً بصرامة بالخوارزميات، بل تأتي نتيجة لاتفاق محلي لمجموعة من الأفراد. من

أسيموف، لطالما كانت مسألة التحكم بسلوك الروبوتات موضع اهتمام البشرية منذ نحو 80 سنة. إذا كان تطور الذكاء طريقاً من الأقل إلى المزيد من التفرد، فهذا يعني أن تطور الروبوتات يفترض أن يتجه نحو ظهور روبوتات ذات سلوك فردي، مما يطرح حتماً السؤال عن كيفية التحكم بهذا السلوك وتنظيمه.

لا يبدو الاكتفاء بالقيود «القانونية» واعداً، فكيف يمكن إذاً حل مشكلة التحكم بسلوك الروبوت وتنظيمه؟ دعونا نرى كيف تعاملت الطبيعة مع هذه المهمة. بدءاً من المستوى الثاني من التفرد، تلقت الكائنات الحية الإمكانية التقنية لبعض الحرية في سلوكها. وماذا عن مصالح أمن الفرد وبقاءه وازدهار جنسه؟ حلت الطبيعة هذه المشكلة بطريقة شائعة للغاية، أبقت المهام الإستراتيجية للفرد مبرمجة بشكل صارم، وتركت المهام التكتيكية تحت رحمة السلوك الفردي المتغير. أصبحت العواطف هي الوسيط بين التكتيكات الإستراتيجية. تلقى كل فرد حي، بدءاً من المستوى الثاني من الفردية، القدرة على تجربة المشاعر الإيجابية عندما يتوافق سلوكه مع المهام الإستراتيجية، والسلبية عندما يتعارض معها. علاوة على ذلك، يمكن أن تظهر المشاعر بعد الواقعة، بعد اتخاذ القرار، كالفرح لإنقاذ ناجح في لحظة الخطر، أو توجع وتحفيز قرار، مثل القلق أثناء الشبق.

إذا أمكن نقل هذا الحل إلى مجال الروبوتات وبالمثل التحكم بسلوك الروبوتات عبر تحفيز العواطف على الفعل والمكافأة العاطفية على الإجراء الصحيح والعقاب على الخطأ، فسوف يصبح سلوك الروبوت أقرب بكثير للفهم بالنسبة لنا، وسنكون قادرين على تضمين الروبوتات بسهولة أكبر في المجتمع البشري.

المزايا المهمة لهذا المستوى إمكانية التواصل بين الأنواع. هذا هو عقل المستوى الثالث من الفردية. المستوى الرابع: أخيراً، هو ظهور التفكير المنطقي المجرد. ويعتمد على القدرة على التواصل، لأننا بشكل تجريدي ومنطقي نفكر بالكلمات، أي الوحدات التواصلية التي تصبح دلالية. هذا هو عقل المستوى الرابع من الفردية، أو العقل البشري، ويسمى تقليدياً «الذكاء» بالخاصة، والإنسان نفسه كنوع يسمى «النوع الذكي». تظهر الثقافة كمجموع معرفة مستقلة عن الفرد، ولكن بالوقت نفسه يمكن للجميع الوصول إليها. يصل التفرد إلى مستوى لا حصر له [رغم أنّ هذه الفردية اغتنت بالتحديد على أساس الجماعة/الاجتماعية]. وهكذا نرى أنّ كل خطوة توسع درجة التفرد، التي تتطور من صفر إلى ما لا نهاية.

قوانين أسيموف

في رواية الخيال العلمي «المثلّص» التي ألفها الكاتب إسحاق أسيموف عام 1942 «روسي المولد وحاصل على الجنسية الأمريكية» يقوم بوضع قوانين الروبوتية الثلاثة المعروفة باسمه «قوانين أسيموف» كي يلتزم بها «الإنسان الآلي»:

«1» لا يجوز لآلي إيذاء بشري أو السكوت عما قد يسبب له الأذى. «2» يجب على الآلي إطاعة أوامر البشر إلا إذا تعارضت مع القانون الأول. «3» يجب على الآلي المحافظة على بقائه طالما لا يتعارض مع القانونين الأول والثاني. ثم أضاف أسيموف لاحقاً القانون صفر: لا ينبغي لأي روبوت أن يؤذي الإنسانية أو أن يسمح للإنسانية بإيذاء نفسها عبر عدم القيام بأي رد فعل.

الروبوت العاطفي

كما نرى من تاريخ ميلاد عمل

للتحكم
بأية عملية
يجب فهم
تاريخها للتنبؤ
بالمستقبل
مما يبرز
الحاجة إلى
نظرية عن
تطور الذكاء

ليبيا وخطوات التقدم والتراجع



تشهد الأوضاع الداخلية الليبية تطورات دائمة، وخصوصاً مع بدء العملية السياسية التي تحاول تجاوز العقبات على الرغم من صعوبتها ودرجة تعقيدها العالية نظراً لنشأها بين الأطراف الداخلية وأخرى إقليمية ودولية.

■ ملاذ سعد

يستمر الانقسام الليبي بين غرب البلاد ووسطها وشرقها، بين الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والمشير خليفة حفتر بشكل رئيسي، ومعه تتزايد تعقيدات المشهد السياسي الذي أدى أساساً إلى تأجيل الانتخابات السابقة في شهر كانون الأول، تبعه تأجيل آخر لانتخابات كانون الثاني، دون تحديد موعد واضح بعد، بالتوازي مع ذلك طفا موضوع الدستور على السطح مجدداً، ومرافقاً لمساعي إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد، إلا أن الأكثر خطورة من كل ما سبق من تعقيدات وإشكالات في العملية السياسية، هي: الأخبار التي يجري تداولها عن فتح علاقات بين بعض القوى الليبية، وتحديدًا خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي مع «إسرائيل» للتطبيع بمقابل الدعم في الانتخابات، فهل ما يجري تداوله صحيح وما مآلات هذه التطورات؟

توحيد المصرف المركزي

قبل الخوض في تحليل طروحات التطبيع، نضئ على بعض المستجدات التي تحمل مؤشرات إيجابية بالمضي تجاه الحل، وواحدة منها كان إعلان المصرف المركزي الليبي يوم الخميس 20 كانون الثاني عن انطلاق عملية إعادة توحيد عبر تنفيذ خارطة متفق عليها سابقاً، وأوضح بيان للمصرف: أن الإعلان قد جاء نتيجة لاتفاق بين محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير، ونايب المحافظ علي سالم الحبري، وجاء في البيان: «خارطة إعادة التوحيد ستكون ضمن أربع مراحل، سينتج عنها نموذج تشغيلي متطور للمصرف المركزي الموحد، يحاكي أفضل

الممارسات العالمية».

وقد رحبت المستشارة الخاصة للأمم المتحدة في ليبيا، ستيفاني ويليامز بهذا الأمر، وهو يعد أمراً هاماً يساهم بالاستقرار المالي والسياسي في البلاد، شرط أن ترافقه خطوات بالجوانب الأخرى بالطبع.

توحيد المؤسسة العسكرية

عقد اجتماع ثاني بين الفريق محمد الحداد والفريق عبد الرزق الناطوري في مدينة سرت بحضور عدد من رؤساء الأركان والإدارات العسكرية من الجانبين، استكمالاً للاجتماع الأول في شهر كانون الأول السابق، والذي اتفق به على حل ودمج التشكيلات المسلحة من الطرفين، ليتفق الآن مجدداً على هذا التوجه والتأكيد على بناء جيش ليبي بعيداً عن كل التجاذبات السياسية ووضع خطة شاملة لهذا الغرض.

انسحاب جزء من المرتزقة الأجانب

انسحب جزء من المرتزقة الأجانب من ليبيا خلال شهر كانون الثاني الجاري، ورحبت وليامز بذلك معتبرة أنها خطوة أولى جيدة لجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا، وقالت: إن «هذا الانسحاب هو بطبيعة الحال من عمل اللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) التي اقترحت خطة لذلك، وفي وقت سابق من الشهر الجاري، كان سحب بعض المرتزقة خطوة أولى جيدة» وأشارت إلى أنه «يجب أن يتم تنسيق العملية بعناية شديدة من قبل الدول التي عمل مواطنوها مرتزقة في ليبيا»، بينما شدد الممثل الرسمي للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، على ضرورة مغادرة جميع المرتزقة من ليبيا في أسرع وقت ممكن، معتبراً ألا وجود لأية عقبات أمام ذلك.

يعد موضوع وجود قوى عسكرية أجنبية في ليبيا من أهم وأكبر العوامل المؤثرة سلباً على تقدم الحل السياسي عموماً والانتخابات خاصة، وما قاله دوجاريك صحيح إلى حد ما، فلا وجود لأية عقبات موضوعية أمام هذا الأمر، وما يحتاجه الأمر هو القرار السياسي بذلك، والذي تسعى مختلف هذه الدول إلى تأجيله والمماطلة به للمساومة والتفاوض على المنظومة الجديدة الليبية التي سيجري بناؤها، وما ستتضمنه من اتفاقات قديمة أو جديدة، وما سيلقى منها ولصالح من، وذلك بالتخادم مع القوى السياسية الليبية المحلية، وهنا يبرز الدور «الإسرائيلي» الجديد الذي سنأتي على ذكره لاحقاً.

مجلس النواب والحكومة المؤقتة

يحاول مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح الهجوم على حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة خصمه عبد الحميد الدبيبة، بعد فشل عقد الانتخابات التي تحملت وزرها الحكومة، وكان تيار صالح أحد معرقلاتها، إضافة إلى انتهاء فترتها المرتبطة بموعد الانتخابات، ليصفاها بمنتهية الصلاحية، ودعا لإعادة تشكيلها وإحالة ملفات الفساد المرتبطة بها إلى النيابة العامة، كما طالب محافظ البنك المركزي والنايب العام والأجهزة الرقابية بعدم صرف تمويل للحكومة الحالية إلا بعد موافقة من مجلس النواب، وكان قد طالب لجنة خارطة الطريق المشكلة من مجلس النواب بتحديد موعد حتمي للانتخابات لمدة زمنية أقصاها نهاية الشهر الجاري، ما يعني أن صالح يحاول ضرب حكومة الدبيبة والصعود بمبادرته الخاصة، مما أدى إلى مزيد من التصعيد والتشدد من جهة حكومة الدبيبة والأطراف الأخرى، وتأجلت على إثرها - كأحد الأسباب - بتأجيل الانتخابات الليبية حتى الشهر السادس من العام الجاري. وقد علقت وليامز على الأمر، بأن الحل لا يمكن «بتشكيل حكومة انتقالية جديدة» واعتبرت أنها تضغط لإجراء الانتخابات في شهر حزيران، وهو في الحقيقة مرتبط

بخروج القوات الأجنبية ووحدة البلاد الاقتصادية والعسكرية.

هل حقاً توجد مساعٍ للتطبيع؟

برزت خلال الأسابيع الأخيرة عدة أخبار تفيد بتواصل بعض القادة السياسيين الليبيين مع العدو الصهيوني، منهم: المشير خليفة حفتر، وسيف الإسلام القذافي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، إلا أن جميع مصادر هذه الأنباء قد كانت وكالات وصحف «إسرائيلية» تداولتها وسائل الإعلام الأخرى، من هذه الأخبار: أن طائرة أقلت صدام حفتر - نجل المشير خليفة حفتر - قد حطت في مطار بن غوريون في شهر تشرين الثاني الماضي لمدة ساعتين، والمصدر صحيفة «هآرتس»، من جهة أخرى زعمت صحيفة «معاريف» سابقاً بأن جهاز الموساد أنشأ قناة اتصال مع خليفة حفتر.

كما زعمت صحيفة «هآرتس» بأن نجل الرئيس الراحل معمر القذافي، سيف الإسلام، وهو المرشح للانتخابات، يعيد النظر بالعلاقات الليبية مع الدولة الصهيونية بمقابل دعم الأخيرة له في الانتخابات، كما زعمت وجود اتصالات بينه وبين رجال أعمال «إسرائيليين». ومن الصحيفة الصهيونية نفسها صدر تقرير يفيد بإتمام لقاء جمع رئيس الموساد ديفيد بارني مع رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة في الأردن، وتباحثا خلاله عن عملية التطبيع والتعاون الأمني. وبينما أعلن مكتب رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة أنه لم يجر أية لقاءات مع مسؤولين صهاينة في الأردن، ومؤكداً بأن موقفه «ثابت من القضية الفلسطينية»، ولم تصدر أية تصريحات أو بيانات رسمية من جانب حفتر والقذافي. على أية حال، أن كون مصادر هذه الأخبار هي مصادر صهيونية توضح أن الهدف من نشر هذه الأخبار هو إلقاء بعض الظلال على الشخصيات الليبية والقصد هو خلط الأوراق وتعقيد المشهد الليبي ومنعه من الانفراج.

زعمت صحيفة «هآرتس» بأن نجل الرئيس الراحل معمر القذافي سيف الإسلام وهو المرشح للانتخابات يعيد النظر بالعلاقات الليبية مع الدولة الصهيونية

لم يمض كثيرٌ من الوقت قبل أن تتضاءل فرحة الصهاينة باتفاقيات التطبيع- سينة الصيت- مع الدول العربية، وذلك بعد أن ظهرت- وأمام الجميع- هشاشة «اتفاقيات إبراهيم» التي عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على دعمها وتوسيعها. ما الجديد؟ وما هي تلك التطورات التي تزيد من احتمالات فشل هذه المعاهدات المشؤومة؟

اتفاقيات التطبيع تهتز... هل يخسر الكيان مجدداً؟



لا يغيب عن أحد أن هذه الاتفاقيات والتي شملت كلاً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب لم يكن لها أن تقوم دون الدعم الأمريكي لها، ولكن ما يغيب عن اذهان البعض أن الولايات المتحدة لم يكن لها أن تنجح في هذه الخطوة لولا أنها قدمت مغريات محددة للأنظمة في الدول الأربع المذكورة، والجدير بالملاحظة: أن الخطوة الأمريكية هذه كانت بمثابة القفز في الهواء.

■ علاء ابو فراج

الولايات المتحدة والقفز في الهواء

حاول الرئيس الأمريكي السابق استكمال النشاط الأمريكي بدعم الكيان الصهيوني ومحاولة توسيع هذا الدعم عبر إنشاء شبكة من العلاقات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، هدفها ربط الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة، بهدف إنشاء كتلة إقليمية واسعة ومتراصة لتخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. والتي تقوم بشكل أساسي على إبقاء حالة التوتر الشديدة الموجودة بعد الانسحاب الأمريكي الإجمالي منها. وحاول الرئيس السابق ترامب تحييد هذه الاتفاقيات لصالحه في معركته الانتخابية، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع كسبها، ليخلفه الرئيس جو بايدن الذي بدا أقل حماساً تجاه «اتفاقيات السلام»، أو أنه لم يبرأ للهدايا التي قدمتها واشنطن في سبيل إنجاز هذه الاتفاقيات، ففي مقال نشر في مجلة «فورين بوليسي» بعنوان «لماذا توقف بايدن عن دفع عملية السلام الإسرائيلية-العربية؟» يرى الكاتب: أن إدارة الرئيس السابق نجحت في توقيع أربع اتفاقيات في 5 أشهر بمقابل سنة كاملة لإدارة بايدن دون أي تقدم ملموس في هذا السياق، ولذلك يذهب المقال إلى استنتاج أن «فشل الإدارة الحالية في البناء على السلام في الشرق الأوسط هو أكبر فرصة ضائعة في السياسة الخارجية للرئيس الحالي».

السودان...

مؤشرات وسط الضباب

بدا واضحاً، أن جنرالات الجيش السوداني كانوا من بين المتحمسين

لاتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني، بل إن مؤشرات كثيرة كانت تدل على أنهم رعائه الأساسيون، وخصوصاً أن الحديث عن التطبيع بدأ بعد نشر وسائل الإعلام خبراً عن لقاء جمع عبد الفتاح البرهان مع رئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق بنيامين نتانياهو، وسط حالة من القبول والصمت من قبل الجناح المدني في مجلس السيادة السوداني. وعلى الرغم من أن التطبيع بين السودان والكيان لم يأخذ صيغة دستورية بسبب غياب المجلس التشريعي السوداني، إلا أن خطوات ملموسة بدأت على الأرض شملت تعاوناً اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً أنتج رداً فعل واستياء من الشارع السوداني والقوى السياسية المناهضة للتطبيع، مع سيطرة العسكريين على السلطة في أواخر العام الماضي بدت واشنطن غاضبة من هذه الخطوة، وخصوصاً أنها أبعدت عن السلطة الجناح المدني المقرب من الغرب، والذي يفترض له أن يمثل قوى الحرية والتغيير، مما بدأ يعقد الأجواء في السودان ويدفع الأمور نحو أزمة شاملة.

حاول النظام السوداني في وقت سابق التأكيد على أن اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني «تصبّ في مصلحة السودان» وبرر البرهان هذه الخطوة بتأكيداته أنها «كانت ضرورية لإعادة بلاده إلى المجتمع الدولي» لكن القيادة في السودان أظهرت بعض المؤشرات لانخفاض الحماس تجاه هذه الاتفاقية منذ توقيعها في شهر تشرين الثاني 2020 التي باتت في كثير من الأحيان حبراً على ورق، حتى أنها وصفت في بعض الأحيان «بالاتفاقية المشلولة»، لتقوم الخارجية السودانية في وقت لاحق في بيان رسمي بالاعتراض الشديد على حصول الكيان على صفة



حاول النظام السوداني في

وقت سابق

التأكيد على أن

اتفاقية التطبيع

مع الكيان

الصهيوني

«تصبّ في

مصلحة

السودان»

مراقب في الاتحاد الإفريقي في شهر تشرين الثاني 2021. حتى اليوم، يبدو في الظاهر أن العلاقات لا تزال قائمة، وخصوصاً أن الزيارات المتبادلة لم تنقطع حتى اللحظة، ولكن استياء واشنطن من التطورات السياسية الأخيرة في السودان بات يدفعها للتضييق عليها بشكل كبير، مما قد يعني سحب «الجائزة» التي تلقتها الخرطوم لقاء قبولها التطبيع مع الكيان، وخصوصاً أنها باتت ترى «العزلة الغربية» تحييم عليها من جديد.

المغرب والصحراء

تحاول وسائل الإعلام البحث عن السبب الذي يمنع الكيان الصهيوني من فتح سفارته بشكل رسمي في المغرب، وخصوصاً أن الملك المغربي محمد السادس لم يستقبل سفير الكيان في الرباط ديفيد جوفرين، وحاولت جريدة «الصحراوي» الصادرة في إسبانيا تفسير حالة البرود المفاجئة في العلاقات المغربية-الصهيونية وذهبت للقول بأن خطوة الملك محمد السادس تأتي كرد طبيعي على التلكؤ الأمريكي والصهيوني فيما يخص قضية الصحراء الغربية، والتي منح الرئيس الأمريكي السابق اعتراف بلاده بسيادة المغرب على هذه الصحراء بخطوة مخالفة لقرارات مجلس الأمن. لكن مع انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتسم موقف خلفه بنوع من الغموض حول ملف الصحراء، فبالإضافة إلى إعاقة الكونغرس لصفقة توريد أسلحة إلى المغرب تشير جريدة «الصحراوي» إلى أن الولايات المتحدة باتت تتحدث بوضوح حول ضرورة قيام الأمم المتحدة بإيجاد «حل عادل لهذه المسألة» في إشارة إلى احتمال أن تلتزم واشنطن بقرارات الأمم المتحدة حول مسألة الصحراء، وخصوصاً أنه قد

جرى مؤخراً تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة للصحراء الغربية بعد مرور عامين على توقف عمل المبعوث السابق، في إشارة إلى أن تحركاً جديداً يتوقع أن يجري داخل أروقة مجلس الأمن. بل الأكثر من ذلك، هو أن الكيان الصهيوني نفسه يصرح بوضوح أنه لا ينوي الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، ففي تصريحات لرئيس مكتب الاتصال «الإسرائيلي»، ديفيد جوفرين، أدلى بها لوكالة الأنباء الإسبانية، في تشرين الأول الماضي، أن «إسرائيل ملتزمة بدور الأمم المتحدة في حل الصراع في الصحراء الغربية». وأضاف «إن تل أبيب راضية عن موقفها الداعم للأمم المتحدة لحل الصراع الصحراوي». مما يعني أن المغرب قد يرى نفسه غير ملزم بالمضي قدماً في هذا الطريق الوعر في حال حرم من «الهدية» التي وعد بها، ويؤكد المقال المشار إليه سابقاً تحت عنوان «المغرب يؤجل افتتاح السفارة الإسرائيلية بسبب موقف تل أبيب من نزاع الصحراء الغربية» هذا الاستنتاج في إشارة إلى تصريحات وزير التخطيط الاستراتيجي في الكيان الصهيوني إيلي أفيدار، والتي أدلى بها لصحيفة «معاريف» حيث قال: إن «التطبيع مع المغرب هدية أمريكية تنذر بالزوال. مشيراً إلى أن الاتفاق غير موثوق به، ويمكن التراجع عنه في أي وقت (ل) اتفاقيات إبراهيم، باستثناء حالة أبو ظبي. لا تستند إلى محور ثنائي مستقر».

تشير التفاصيل السابقة إلى هشاشة اتفاقيات التطبيع هذه، فهي قامت على أساس وعود قطعها الرئيس الأمريكي السابق، والتي تدل الوقائع على أن الإدارة الحالية تتنصل منها، مما يعني أن السودان والمغرب قد يستخدمان هذه الاتفاقيات بالذات كورقة ضغط على واشنطن في حال تنصلها المتوقع من تعهداتها السابقة!

مستقبل البشرية إلى أين؟ عرض وقراءة في طرح أندريه فورسوف 3/3



ما الذي يجري في العالم اليوم؟ وكيف يمكن الخروج منه؟ كثيرون يبحثون عن أجوبة عن هذه الأسئلة الكبيرة ويصطدمون بمجموعة من الأجوبة التي تسوقها وتروجها مجموعة من النخب العالمية من أمثال الاقتصادي ورجل الأعمال الألماني كلاوس شفاف، الذي يروج لما يسميه «إعادة الضبط العظيمة»، وفي المقابل يقدم مجموعة من الباحثين قراءات أخرى متميزة، تستند إلى إرث معرفي كبير، وفهم عميق لجوهر النظام الرأسمالي العالمي.

مع العولمة، لكنه ليس مع الإفراط بالعولمة، وهناك فرق بين العولمة والعولمة المفرطة يتلخص في التالي: أنصار العولمة يعتقدون بضرورة بقاء الدولة، لكن يجب أن يكون متحكماً بها من خلال هياكل كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة والبنك الدولي، كل هذا يجب أن يبقى، وبالتالي، يجب أن تبقى الصناعة والطبقة الوسطى، أما أنصار العولمة المفرطة يعتقدون أنه لا يجب أن يكون هناك دولة، فالعالم يجب أن يتألف من خمس إلى ست شركات عملاقة مثل شركة الهند الشرقية». ما فعله ترامب حسب رؤية فورسوف هو أنه قطع الانتقال التطوري من الرأسمالية إلى بناء جديد «ما بعد الرأسمالية»، ولذلك يرى البروفيسور: أن المؤتمر الذي سبق ذكره في «سانتا في» عقد بعد أن بات واضحاً «أن الانتقال التطوري باتجاه ما بعد الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق» لا بد من انتقال راديكالي وهذا الانتقال الراديكالي يقترح تعطيل وعي الناس، وفرض التحكم على الشبكات الاجتماعية، أي على عوامل الإنتاج غير المادية.

العالم في «ما بعد الرأسمالية»

يرى أندريه فورسوف: أن جائحة كورونا لعبت دور الصاعق في عملية الانتقال إلى نظام عالمي جديد، ويقول: إن الشيء الجوهرى فيما يجري الآن «هو انتقال ثوري باتجاه ما بعد الرأسمالية، لكن ليس وفق نهج ماركس وهذا الانتقال لا تنفذه البروليتاريا ولا المظلومون، بل تنفذه الطبقات الحاكمة للبرجوازية، أو بشكل أدق المجتمع ما بعد البرجوازي، وبالفعل ما نشاهده اليوم في الغرب، عندما تم التحديث في مؤتمر سانتا في عن طبقة عليا وطبقة سفلى، حيث لا وجود للطبقة الوسطى، هذا بالنسبة لهم شيء زائد وهو يختفي، وفي كل العالم تجري عملية التخلص من الطبقة الوسطى،

والآن نرى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وهذا الأمر سيقفل الطبقة الوسطى بشكل نهائي، وستكون بالفعل هناك مجموعتان مختلفتان تماماً، واحدة منهم ستكون المتحركة بالشبكات الاجتماعية، وهذا ما سيكون العنصر الرئيسي للاستيلاء على الثروة». ويرى فورسوف: أن هذه العملية تواجه جملة من العقبات وتحديداً الصراع بين «مجموعتين مختلفتين، الاقتصاديون، وأولئك الذين يتحكمون بالشبكات الاجتماعية، أي بعوامل الإنتاج غير المادية، والتي تسعى إلى السيطرة على تحديد الأهداف، أي التحكم في سلوك المجتمع» أي أن الكتلة التي تضم ممثلي الأعمال الصغيرة في العالم والتي تملك مجتمعة في الإجمال ما يعادل رأس المال الكبير تعيق بالحصول ما تسعى له المجموعة المقابلة، وهنا يذهب فورسوف للاستنتاج بأن المطلوب هو تجريد ملكية «الملاكين الصغار» ويذكر بعملية التراكم الرأسمالي الأولي التي جردت الناس من ملكيتها لتحويلهم إلى العمل المأجور، لذلك يرى المحاضر أن فرض الإغلاق في أثناء تفشي جائحة كورونا شكّل ضربة قاضية لجزء كبير من أعمال الطبقة الوسطى ودفعهم للإفلاس، فالناس لم تستطع المقاومة بسبب «انتشار الوباء»، ويشير إلى أن 70% من مطاعم باريس لم تتمكن من إعادة الافتتاح لأنها لم تستطع تحمل الخسارة في فترة الإغلاق!

الخطر الأكبر الذي يهدد البشرية

الكارثة الاجتماعية التي تهدد البشرية بالنسبة لفورسوف، هي ولادة البناء ما بعد الرأسمالي، لكنه يشير إلى استحالة نجاح أية منظومة اجتماعية بالضربة القاضية، فدائماً ما تكون هناك مساومات واتفاقات، وكلما كانت هناك - في وجه حامل الطبقة الجديدة - مقاومة أكبر تقتل الأسمان، كلما كان تصرفه أكثر تواضعاً. ويذكر بامر مهم وهو: أنه «في الحالة الراهنة، بما أن العنصر الحاسم، عامل الإنتاج الحاسم في العالم المعاصر يصبح هو العامل النفسي - المعلوماتي، وهو يمثل مجال

الاستيلاء على الثروة، يجري إذاً أمر مثير حقاً، وهو الصراع على القيم التقليدية في كل العالم، ليس صراع القديم ضد الجديد التقليدي ليست «قديمة»، القضية تكمن في أنه في الشكل التقليدي يبدأ بالتطور نمط جديد في الحقيقة من الصراع الطبقي، أو بالأحرى الصراع الاجتماعي، بما أن العناصر الأساسية هي نفسية القيم، الأهداف، الأشكال، فإن الصراع من أجلهم يصبح صراعاً جديداً للمجتمع ما بعد الرأسمالية، لذا فإن الكثير مما يحدث الآن في العالم، على سبيل المثال: الصراع حول العائلة التقليدية صراع حول العلاقات الاجتماعية الجديدة في المجتمع الجديد، لأن إحدى مهام أنصار العولمة المفرطة هو تدمير العائلة وتحويل الناس إلى كتلة مشرذمة، أي إلى إنسان يسهل اقتياده لأنه إذا ما كانت هناك عائلة، فعندها يصعب التحكم بالفرد، لذلك المطلوب تحطيمها بالنسبة للرأسمالية. أنصار العولمة المفرطة يعلمون أن نجاح خططهم مرهون في أن تتحقق خلال 7 إلى 8 سنوات، وإذا تأخرت فستبدأ المقاومة ولن يتحقق شيء، علاوة على ذلك يعلمون أنه حتى لو دولة عظمى واحدة، كالصين أو الولايات المتحدة أو روسيا، خرجت من هذا المشروع فلن يكون بالإمكان تحقيقه، وانظروا ما الذي فعلوه، ماذا كانت المحاولة الأولى؟ المحاولة الأولى كانت منذ 3 سنوات، محاولة التخلص من شي جين بينغ، لكنه انتصر في الصين، إضافة إلى ذلك تمكن من تحقيق ما يمكنه البقاء في الحكم للأبد فإذا النتيجة 0 مقابل 1 ضد أنصار العولمة المفرطة. وفي الولايات المتحدة، تم التخلص من ترامب نتيجة الانقلاب الحكومي، النتيجة 1 مقابل 1، ويبدو أن روسيا الحلقة الأضعف اقتصادياً، وهنا سيكون الحسم، وسيبتين إن كان أنصار العولمة المفرطة سيتمكنون من تحقيق مرادهم أم لا، فمحصلة الصين والولايات المتحدة 1 مقابل 1 وتبقى القوة العظمى الثالثة، إذا ما خرجت من المشروع أم كبحت، عندها سيذهب أتباع العولمة المفرطة مثل شفاف إلى مزبلة التاريخ.

في الحالة الراهنة
عامل الإنتاج
الحاسم في العالم
المعاصر هو
العامل النفسي -
المعلوماتي ولذلك
يجري الصراع على
القيم التقليدية في
كل العالم

ترامب «البجعة السوداء»

ينبه البروفيسور إلى أن ترامب «ليس انغزالياً بأي حال من الأحوال وهو ليس قومياً، هو

التعدين الغربي في الدومنيكان



قال خوان بوش في 1971 بعد نفيه من البلاد، وهو أحد السياسيين والأدباء القلائل الذين يحظون باحترام الدومنيكانيين: «جمهورية الدومنيكان ليست دولة صنعت تاريخها الخاص. كان الآخرون دوماً يعبثون بتاريخها. أولاً الإسبان، ثم الإنكليز، والفرنسيين، والهولنديين، والهايتيين، والآن الأمريكيون الشماليون».

■ اوين شالك

ترجمة: قاسيون

في 2019، أعلنت شركة باريك غولد Barrick Gold التي تتخذ من مدينة تورونتو الكندية موطناً لها، عن خططها لإنشاء سد للمخلفات «وهو سدٌ يبنى فوق الأرض، ويستخدم لتخزين نفايات التعدين» في الإقليم الدومنيكاني مونتا بلاتا. ومنذ ذلك الإعلان، بدأت مجموعة متنوعة من مجموعات المجتمع المحلي، والنشطاء البيئيين، والمنظمات الأهلية من حول العالم، بمحاولة الضغط على شركة باريك، وعلى الحكومة الدومنيكانية، لإلغاء عملية التوسع.

كتب فريق من العلماء الباحثين في جامعة كوينز لاند: «المخلفات تنتج عن فصل المعادن الثمينة من المعادن غير المجدية اقتصادياً، وتحوي صخوراً أرضية ومياهاً معالجة وكواشف كيميائية. إنها مواد سامة كاملة، وقد أثبتت السدود التي يصنعها الإنسان لأجلها بأنها مجرد أوعية ناقصة. في الخمسين عاماً الماضية، تم رفع تقارير بـ 63 حالة فشل في سدود مخلفات من حول العالم، مع اتجاه تصاعدي في حالات الفشل ذات العواقب المرتفعة بدءاً من 1990... معدلات الفشل بعد عام 2000 ازدادت لتصبح 5 إلى 6 حالات فشل سدود سنوية. كل حالة فشل منفردة تتسبب بضرر هائل للبيئة المحلية، وبعواقب كارثية ينتج عنها فقدان حياة الكثيرين من البشر».

أشارت شركة باريك بأن السد سيتولى المخلفات من عمليات التعدين المتزايدة في منجم بويلو فييخو، وهو منجم الذهب الذي يبعد 100 كيلومتر عن مدينة سانتو دومينغو،

أكبر مدن جمهورية الدومنيكان. والمنجم مملوك بنسبة 60% لشركة باريك، و40% لشركة نيومونت غولد كورب Newmont Goldcorp التي تتخذ من مدينة دنفر الأمريكية مقراً لها.

التظاهر ضد منجم بويلو فييخو

بويلو فييخو هو واحد من أكبر مناجم الذهب في العالم. وقد ادعى مارك بريستو، المدير التنفيذي لشركة باريك، بأن المنجم إذا لم يتم توسيعه، فسيكونون مجبرين على إغلاقه خلال عامين. وقد أكد بريستو: «بأن عملية التوسيع ستبقي المنجم عاملاً حتى 2040، بحيث يستمر بالمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الدومنيكان».

المنظمات الدولية والمحلية أطلقت ناقوس التحذير: تخزين النفايات في مونتي بلاتا سيضع أكثر من عشرات ممرات المياه في خطر التلوث السُمومي إن حصل خطأ في أحد أشد التدابير سلامة وصرامة، وذلك على غرار ما حدث في برومادينو في البرازيل في كانون الثاني/يناير 2019، وفي ماونت بولي في بريتيش كولومبيا في آب/أغسطس 2014. تلوث الممرات المائية سيخاطر بصحة ملايين البشر في الدومنيكان، ويهدد إنتاج الكاكاو المحلي، وهو الذي يخدم كمصدر الدخل الوحيد لآلاف المزارعين المحليين.

سعت حكومة الدومنيكان إلى تمويه عمليات شركة باريك التي تثير السخط، بأنها ضرورية لتطور المجتمع المحلي. لكن عندما قام أنيل هيرا، الباحث من جامعة سيمون فريجر، بإجراء استطلاع لآراء السكان الذين يعيشون بالقرب من منجم بويلو فييخو، اكتشف



توسّع دور

فالكونبريدج

في الاقتصاد

الدومنيكاني كان

مسبقاً بفترة

من عدم الاستقرار

السياسي الذي تلا

انتخابات 1962 الذي

وصل فيها الرئيس

اليساري خوان خوان

بوش

بأن 65% من السكان يرون بأن المنجم «لم يجلب أية منفعة للمجتمعات المحلية». وبأن الذين رأوا بأنه جلب منفعة، دون القدرة على تحديد هذه المنفعة هم 25%. قدّم الباحث هيرا نتائج استطلاع لشركة باريك ولوزارة الطاقة والتعدين الدومنيكانية. لكن شركة باريك رفضت نتائج هيرا، ووصفتها بأنها «غير موضوعية». أمّا الحكومة الدومنيكانية، فبعد أسبوعين على إعلانها القبول بالنتائج، رفضت نشرها للعلن.

في أيار/مايو 2021، قامت 88 منظمة من 21 بلداً «من بينهم 15 منظمة لإنتاج المجوهرات» بإرسال رسالة إلى الحكومة الدومنيكانية وشركة باريك غولد «تثير فيها المخاوف من مشاريع التوسع المحتملة التي قد تسبب ضرراً يفاقم مشكلات المناخ، خاصة مع الطبيعة شديدة الخطورة لسدود المخلفات، والطبيعة المبهمة وغير الشفافة لعملية التوسع، وسجل باريك في التسبب بالضرر للبيئة». ثمّ في الشهر ذاته، قعقت الشرطة مظاهرة مناهضة للتوسع في سانتو دومينغو.

في أيول/سبتمبر الماضي، زحف آلاف الدومنيكان إلى القصر الوطني للتظاهر ضد أعمال شركة باريك، ثمّ في 4 تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت 44 منظمة من 17 دولة، رسالة إلى وزارة الطاقة والتعدين الدومنيكانية تحذّره من الآثار المحتملة الضارة المحتملة للتوسع.

في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة، والحراك الشعبي، بقيت الحكومة الكندية والأمريكية صامتين، ولم تتبسا ببنت شفة حول المخاطر البيئية للتوسع أو السلوك غير الديمقراطي لباريك غولد وحكومة الدومنيكان. شبكة CBC الشهيرة لم تغط أيّاً مما حدث في هذا الخصوص، وآخر تقرير نشر عن جمهورية الدومنيكان كان من سنة أعوام. توضح المواقف الحكومية وخاصة المواقف الكندية التي تبقى تعلن بأنها تسعى لدعم

حقوق الإنسان والحفاظ على الكوكب، وقمع التقارير النقدية وندرة التغطية الإعلامية السائدة، القدرة التي تتمتع بها شركات التعدين للتأثير في الحكومات والإعلام، وقدرتها على التحكم بتدفق المعلومات حول استثماراتهم.

شمال أمريكا وجمهورية الدومنيكان

يعود انحراط صناعة التعدين الغربية، وتحديداً من أمريكا الشمالية، في الشؤون الدومنيكانية إلى أكثر من نصف قرن. قبل أن تحصل شركة باريك على الموقع المهيمن في قطاع التعدين والاستخراج الدومنيكاني، كانت شركتا INCO وفالكونبريدج اللتان تنتجان النيكل، وتتخذان من مدينة أونتاريو الكندية مقراً لهما، هما ممثلتا رأس المال الكندي الأبرز في الدومنيكان. في 1956 حصلت شركة فالكونبريدج على حقوق التعدين في مناطق واسعة غنية بصخور النيكل، لكنها لم تحز على مكانتها الأبرز إلا بعد اغتيال الدكتور الشير رافايل تروخيلو في 1961. أمّا شركة INCO فقد هجرت ممتلكاتها في الدومنيكان في هذه الفترة، لأنها وبحسب التقارير الرسمية للشركة، فقد كان تروخيلو «يطلب رشوة كبيرة».

توسّع دور فالكونبريدج في الاقتصاد الدومنيكاني كان مسبقاً بفترة من عدم الاستقرار السياسي الذي تلا انتخابات 1962 الذي وصل فيها الرئيس اليساري خوان خوان بوش. بعد سبعة أشهر من انتخابه، قامت مجموعة من مسؤولي الجيش الدومنيكاني بالانقلاب عليه وإزاحته عن منصبه، وفرض دكتاتورية عسكرية ثلاثية. بدأت القوات الموالية لخوان بوش بالتنظم داخل البلاد، بما في ذلك مجموعة «دستوري» الجيش الذي قادها الكولونيل فرانسيسكو كامانيو.

عندما أصبحت اليد الطولى لليساريين في البلاد في 1965، أرسل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أكثر من 40 ألفاً من

مستمر ضد الديمقراطية والطبيعة

إلى 60%. قاد الفقر الساحق في الإقليم إدارة شركة فالكوندو إلى الشك بوجود تعاطف مع اليسار بين السكان. قامت الشركة بتوظيف فريق من جامعة سانت لوييس لاستطلاع السكان في الإقليم للوقوف على اتجاهاتهم السياسية. شملت الاستطلاعات أسئلة مثل: «هل صحيح أنه في هذه البلاد يزيد الأثرياء ثراء والفقراء فقراً؟» و «هل تعتقد بأن كوبا اليوم في وضع أفضل، أم ذاته، أم أسوأ مما كانت عليه أيام باتيستا؟» و «هل أنت عضو في حزب سياسي؟» وأسئلة أخرى متنوعة مثل إن كان على الجيش الأمريكي أن يغادر فينتنام.

كان من الأشياء الأساسية التي أُلقت إدارة فالكوندو أن يتسبب وجود الشركة الفارمة إلى جانب الفقر الهائل في المجتمع بعدم الاستقرار بين السكان. وكنتيجة لذلك قامت الشركة بتوظيف عميل المخابرات المركزية الأمريكية فولمان - الذي سبق الحديث عنه - لوضع إستراتيجية لإدارة العلاقات العمالية في بوناو. أشرف فولمان على إنشاء تعاونية تدعى كووفالكوندو، وهي مجمع يخدم عدداً من الأغراض حيث يقدم برامج «تدريب سياسي» في «الريادة والعملية الديمقراطية وإدارة علاقات العمال». كما قام فولمان باستخدام مهاراته في دعم قوى يسار الوسط المناهضة للشيوعية، عبر الدعم الصريح لإنشاء نقابات غير سياسية في بوناو.

اللجوء إلى القمع الأمني

لم تنجح هذه السياسة، وخلال وقت قصير كان على الشركة أن تواجه الإضراب الذي نظمه العمال. وزعت فالكوندو منشائر دعائية سمّت فيها المضربين «مجموعات أقلية من ذوي الميول المتطرفة». وبعد ثمانية أيام اجتاحت قوات الأمن الدومنيكانية المكان واعتقلت أكثر من 100 شخص من القادة النقابيين، واتهمت العمال بكونهم شيوعيين، وهددت البعض بالقتل. ودون أن يذهلنا الأمر أو يتركنا في حيرة، فالحكومة الأمريكية والكندية بقيتا صامتين.

بعد أن فشلت جهود فولمان في دعم عناصر يسار الوسط لقمع الاحتشاد العمالي، قال كيث لصحيفة وول ستريت جورنال في وقت لاحق: «لم يكن لدينا بديل عن اتخاذ إجراءات صارمة».

في 2006 اشترت شركة التعدين السويسرية Xstrata الشركة الكندية فالكونبريدج، ثم تمّ شراء الشركة السويسرية من قبل شركة أسترالية-سويسرية تدعى غلينكور في 2013. لكنّ فرع الشركة في الدومنيكان فالكوندو تمّ شراؤه في 2015 من قبل الشركة الأمريكية الكندية Nickel Ltd. وهي شركة تعدين قابضة اختصاصية تركّز على اكتشاف النيكل وتعدينه في جمهورية الدومنيكان والأمريكيتين، وهي المالكة اليوم لجميع ممتلكات فولكاندو.

في 2018 و2019، مثّلت إيرادات الصادرات الاستخراجية حوالي 40% من مجمل إيرادات جمهورية الدومنيكان. أكبر عمليتين استخراجيتين في البلاد هما ملك للشركة الأمريكية الكندية في منجم بويبلو فييخو. ورغم الاحتجاجات المتزايدة، فالدولتان المعنيتان، تغفلان هنا عن حقوق الإنسان والديمقراطية والمناخ.



بالإشارة إلى أن حكومته تعتبر الشركة الكندية جهة فاعلة شرعية حافظت على الاستقرار في أعقاب فترة عدم الاستقرار. وكما قال لصحيفة وول ستريت جورنال: «من بين المؤشرات المؤكدة لمناخ الأمن والثقة، تقدّم جمهورية الدومنيكان للمستثمرين الأجانب إنشاء مصنع تعدين ضخم من قبل شركة فالكونبريدج الكندية».

في ذلك الوقت كان المدير التنفيذي لفالكوندو، فرع الشركة الكندية في الدومنيكان، هو شخص يحمل جنسية جنوب إفريقيا ويدعى إيان كيث، وكان قد عمل في ودائع الذهب في مستعمرة زامبيا في الخمسينات. وبحلول السبعينات، كتبت الفابننشال تايمز تقريراً ذكرت فيه بأن كيث «أصبح جزءاً وثيقاً من الحياة العامة الدومنيكانية، وذلك بقدر النخبة الناشئة من رؤساء ومدراء الشركات العامة والخاصة الدومنيكانية الذين يستوعبون طريقة شركة فالكوندو للقيام بالأشياء».

كان أحد أهم مصادر العمالة والمعادن لشركة فالكوندو موجوداً في إقليم بوناو. كانت المنطقة متخلفة بشكل شديد. أثناء حكم تروخيلو، كانت عائلة الدكتاتور تتعامل مع المناطق الفقيرة وكأنها ملعبها الخاص. وفقاً لكونغرس أمريكا الشمالية حول أمريكا اللاتينية NACLA «فقد كان تروخيلو يفعل على نطاق وطني ما كان شقيقه يفعله في بوناو، محمياً بجيش خاص متوحش، حيث يؤكد مراراً على حقه في اغتصاب النساء في أية قرية قبل زواجها وكلّ ما إلى ذلك من امتلاك المكان كإقطاعية. وقد عملت شركة فالكوندو في إقليم بوناو بتوافق تام مع عائلة تروخيلو أثناء وجوده، حيث وضعت الأساسات اللازمة للتوسع لاحقاً.

في 1968، وصلت نسبة البطالة في إقليم بوناو إلى 46% وكان الإيراد السنوي لغالبية العائلات أقلّ من 50 دولاراً سنوياً. كانت نسبة الوفيات بين الأطفال صادمة لتصل

كان من الأشياء

الاساسية التي

أقلقت إدارة

فالكوندو أن يتسبب

وجود الشركة

الفارمة إلى جانب

الفقر الهائل في

المجتمع بعدم

الاستقرار بين

السكان

كليبرالي موال مناهض للشيوعية، قبل أن يتخذوا القرار بأن شخصاً على نمط تروخيلو قد يكون خياراً أكثر موثوقية؟ لا يزال دور فولمان في الأزمة غير واضح، وأغى اعترف بنفسه: «لا أفهم تماماً اجتياحنا لجمهورية الدومنيكان». لكن الأمر الوحيد الثابت والأكيد هو أن فولمان سيصبح جزءاً هاماً من عمليات نيكل فالكونبريدج في الدومنيكان.

خلال الأزمة السياسية التي أعقبت إزاحة خوان بوش، أعلن وزير الشؤون الخارجية الكندي بول مارتين بأنه بدلاً عن السعي للحصول على المعلومات من المنتخب ديمقراطياً خوان بوش، قام بدلاً عن ذلك بالتحديث إلى شركة فالكونبريدج، وأعلن: «كنا على تواصل عبر الهاتف مع منشأة نيكل فالكونبريدج... وتمّ إخبارنا بأن الأمور على مايرام هناك». في أيار/مايو 1965، قام مارتين بالدفاع عن الغزو الأمريكي قائلاً: «من السهل أن ننتقد بلاداً مثل الولايات المتحدة، والتي تأخذ المسؤولية على عاتقها عندما تتطور الأوضاع الخطرة».

شركة فالكونبريدج

بعد انقلاب 1963 ضد بوش، كان فرع شركة فالكونبريدج في الدومنيكان يتفاوض للحصول على حقوق تعدين أكبر مع حكومة ريد كابرال غير المنتخبة. في 1968، مضت الشركة قدماً في بناء مجمع هائل للحديد والنيكل. تمّ الانتهاء من بناء المشروع في 1972 برأس مال قدرة 195 مليون دولار، في الوقت الذي شهد فيه تعدين النيكل في الدومنيكان أوسع مدى له.

كان الرئيس الدومنيكاني بالاغوير نفسه مشجعاً عظيماً للشركة الكندية. في 1971، قدّم نفسه للمدير التنفيذي لشركة فالكونبريدج وسام الاستحقاق الذي يعدّ أعلى وسام تكريم تمنحه الحكومة لمن يقدم الخدمات المتميزة لجمهورية الدومنيكان. قام بشكل مباشر

القوات الأمريكية إلى جمهورية الدومنيكان لدعم القوى المحافظة. وقبل اغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر 1962، لخصّ الرئيس الأمريكي كينيدي موقف بلاده بالتالي: «هناك ثلاثة احتمالات أمام جمهورية الدومنيكان، وهي بالترتيب التنازلي حسب الأفضلية لنا: نظام ديمقراطي محترم، أو استمرار لنظام تروخيلو، أو نظام على نمط كاسترو. علينا أن ندعم الأول، ولكننا لا يمكننا أن ننذب الثاني حتى نكون متأكدين من أنه يمكننا تجنب الثالث». في نهاية المطاف استقرّت الولايات المتحدة على عم نظام على نمط تروخيلو، مخفي وراء «مؤسسات ديمقراطية محترمة».

في 1966 ساعدت إدارة الرئيس جونسون على تنظيم انتخابات رئاسية مشبوهة جلبت إلى السلطة خواكين بالاغوير، وهو الذي إضافة لكونه موالياً لفترة طويلة لتروخيلو، لديه تطلعات اقتصادية ليبرالية متحمسة. وحتى قبل انتخابات 1962، تسلس الكثير من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية إلى حزب خوان بوش PRD. كان أحدهم هو ساخا فولمان، منفي روماني أصبح من رجال المخابرات المركزية الأمريكية وموظفاً في «راديو أوروبا الحرة». ثمّ في وقت لاحق تمّ ترحيله إلى أمريكا اللاتينية من أجل دعم يسار الوسط المناهضين للحركة الشيوعية.

فولمان هو شخصية مثيرة للاهتمام، فرغم كونه مناهضاً بشكل مؤكد للييسار، فقد ساعد على انتخاب خوان بوش عبر تنظيم الفلاحين لمنح أصواتهم لحزب PRD. كما قام دون أن يلفت النظر إليه بإنشاء معهد التعليم السياسي في كوستا ريكا «الذي يحمل اسم ZREAGER» في المخابرات المركزية. وفقاً لعميل المخابرات الأمريكية لفترة طويلة فيليب أغني: «كنا في المخابرات المركزية نرسل السياسيين الليبراليين الشباب إلى هناك ليتلقوا التدريب». هل قامت ال CIA بمساندة خوان بوش عمداً أملين بأنه قد يخدم

توسّع قوة الفكرة بين نقيضين: هيمنتها وضرورتها



وحده بأن ينقل المزاج العالمي للبشرية ككل في ثوان قليلة دون مبالغة في هذه التوصيف. أي إننا اليوم نخطينا مسألة دور السينما والكتاب والفن والتقارير والبحوث والعلم. وهذا دليل آخر على تعاظم مساحة هيمنة الفكرة، والترابط الشديد وتكثّفه. وهذا مكافئ ذهني للتكثيف المادي وترابط الحدث المادي عالمياً. ليس أي حدث في العالم اليوم كفيلاً بأن يجعل مسار الأحداث متحولاً بشكل بارز؟ هذا ما يحصل في لحظات التلاقي التاريخي لمسارات التطور الموضوعية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً، أي في انصهار المستويات الاجتماعية كلها في بؤرة واحدة على مستوى الانتقال السياسي التاريخي.

وهذا ما ينقلنا إلى المهمة الملحة. فهذه المساحة الذهنية والفكرية لا يمكن أن يتم تجاهل دورها التاريخي الذي لم تكن تحمله في مراحل الانتقال السابقة الحامية في التاريخ كما هي عليها اليوم. وهذا ما لا يمكن للقوى الصاعدة الأعمال. وهذا ببساطة يمكن تلمّسه في حياة الأفراد اليومية، إن كان في بؤر الاشتعال، أو في بؤر الاستقرار النسبي لبعض الدول «الهادئة». فالحالة المهيمنة هي عدم اليقين والاضطراب الانّي الناتج عن انهيار الفكرة التي كانت مهيمنة في هذه المساحة طوال العقول الماضية. هي حالة آنية دون مبالغة أيضاً، أي كما يقول غرامشي، على المستوى الخلوي من الوجود الاجتماعي. وهذا يعطي القوى الصاعدة طاقة ثورية توازي، إن لم يكن أكثر، المساحة الاقتصادية والعسكرية لوزنها الصاعد. ففي هذه المساحة بالتحديد تكمن قوة المستقبل ومساحاته الرحبة، عند تحول الفكرة المستقبلية إلى قوة مادية في عقل الجماهير، حين تجيب عن أمانيتهم وتطلعاتهم الخاصة والعامة.

فنحن نشهد اليوم دماراً للعقل الفردي والجماعي في ظروف الانقطاع عن الواقع وتفككه، مما يؤسس لتدمير منظومة النشاط المادية التي هي الأساس المادي للتماسك العقلي نفسه، في ظل غياب أي تصور للمستقبل، أي الصورة الذهنية للأهداف القابلة للتحقيق بما يتعلق بالمسائل الإنسانية والفردية المطروحة على جدول الأعمال الحالي. وهو ما أشرنا إليه في المواد السابقة. وهذا ما يجعل الفكرة تحمل طابعاً نقيضاً، فهي من جهة تخضع للانحدار في ظل هيمنتها على مساحة واسعة من الحياة الاجتماعية للبشرية. ما يجعلها تحمل وزناً ودوراً كبيراً في الانحدار العام باتجاه البربرية. ومن جهة أخرى، وبسبب دورها السابق نفسه في يد القوى المسيطرة، يجعل لهذه المساحة دوراً نقيضاً في يد القوى الصاعدة التي يجب ملؤها. فإذا كانت القوى العسكرية والإمبريالية والمساحة المادية للحديد والنار يجري ملؤها من قبل السلاح الصاعد الروسي والصيني، عبر الكبح وعبر إطفاء التوترات هنا وهناك، فإن المساحة التي تحتلها الهيمنة الفكرية، أو هي بالأحرى المساحة التي تلعب دور سلاح دمار شامل من نوع آخر تجفف منابع الحياة الفكرية والمعنوية للإنسانية، هذه المساحة لا يمكن تركها تتحرك حسب حركة الأزمة.

القاعدة التقنية وبعض ملامح هيمنة الفكرة

إلى جانب هذه المساحة الوظيفية لهيمنة الفكرة ودورها في نظام الحياة الذي نرثه اليوم، هناك قاعدة تقنية كانت داعمة لهذا الدور. مما يعني أن عالمية القاعدة التقنية وسرعتها العظيمة وترابطها الكبير هي المكافئ التقني لطبيعة الدور الذي تلعبه المساحة الفكرية. ويمكن الأخذ ببعض الأمثلة اليومية للدلالة على ذلك. فخبير واحد اليوم، ومن أي مكان في العالم، كفيلاً

«بغض النظر عن الخلل في طروحاته المثالية وقتها؟» وعاد هذا التقليد ليسود بشكل ظاهر بلا مراوغة بشكل مباشر بعد انتهاء الزخم الثوري للعقل التنويري للبورجوازية، وتحديداً منذ بدايات القرن التاسع عشر عند الاشتباكات الواسعة بين البروليتاريا الناشئة والبورجوازية. وتصاعدت حدة الخنق المادي للفكرة مجدداً بقوة الحديد والنار عند كل أزمة، وكان أهمها لحظة إحراق الكتب وقتل الشعراء وملاحقة الكتّاب ونفيهم في مرحلة هيمنة النازية وبعدها في مرحلة الانقلابات ضد الأنظمة التقدمية الناشئة في العالم. ألم يكن الحكم بحق غرامشي «يجب منع هذا العقل من التفكير»! الدليل القاطع على توسع دور العقل مادياً؟

إذا لم يخل تاريخ البشرية من القمع المباشر للفكرة، ولكن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبني الإمبريالية لسياسة الهيمنة الفكرية والثقافية في ظل توازن القوى العالمي وقتها، حصل ارتفاع لوزن الهيمنة الفكرية، فقامت الفئة المسيطرة عالمياً على استخدام الفكرة للهيمنة. فسرعت «العقل» والبحث والعلم والثقافة والفنون، مع توسيع القاعدة المادية التكنولوجية لهذه الهيمنة من التضخم المتعاظم لدور النشر والميديا مختلف أشكالها ووسائل التواصل العالمية، وعندها نلنا ما يسمى بوسائل التحكم الجماهيري.

موقع الفكرة بين نقيضين

تعايشت طريقة الهيمنة الفكرية للفئة المسيطرة عالمياً مع طريقة الهيمنة المادية بقوة الحديد والنار وجهاز الاستخبارات عبر الملاحقة والاعتقال والتصفية في «ظروف غامضة». ومنذ دخول الرأسمالية في أزمتها المفتوحة فالمساحة التي كانت تحتلها الفكرة والعقل كشفت عن نفسها وعن نتائجها المنطقية، أي في كونها معادية للعقل والتفكير.

سوف لن نخرج في هذه المادة عن السياق السابق، الذي يحاول التشديد على الحاجة إلى مواجهة تفرغ العالم من العقل الذي هو النتيجة الطبيعية للظروف التي أنتجها نظام الحياة الراهن، مدعوماً بخطة واعية لدى الإمبريالية للدفع باتجاه البربرية «في ظروف طبيعية واجتماعية تؤسس للانقراض لاحقاً» خوفاً من أي نتيجة أخرى أكثر إنسانية لا تعريف آخر لها إلا إدارة المجتمع جماعياً لثروته وتحديد مصيره. وهنا نحاول أن نبين مجدداً دور الفكرة وارتفاع وزنها لعدة شروط تاريخية، مما يرفع قيمتها السياسية في الصراع القائم.

د. محمد المعوش

ارتفاع الهيمنة الفكرية

طوال التاريخ حصل تحول في شكل السيطرة الطبقيّة، وكان لكل تشكيلة اقتصادية اجتماعية ملامحها الخاصة لتثبيت القائم. واختصاراً يمكن القول إن السيطرة المباشرة المادية بقوة الحديد والنار كانت هي الغالبة ضمن العبودية والإقطاع، وهو ما تحول نسبياً لحظة دخول البشرية في الرأسمالية وتوسّع دور العقل حتى في ممارسة الطبقة المسيطرة الجديدة «البورجوازية الثورية حينها» ولكن لم يتبلور هذا التحول، أي توسع دور هيمنة الفكرة في السلطة إلا عند افتتاح الاشتراكية مسرح التاريخ وتثبيت نفسها ضمن التوازن القائم في منتصف القرن الماضي بعد انتصار الاتحاد السوفياتي، في الحرب العالمية الثانية. فحتى القرنين الثامن والعشر والتاسع عشر كان إحراق العلماء ومحاكمتهم وسجنهم تحت تهم مختلفة هو السائد. وقبل هذا التحول يمكن القول إن الفكرة كانت تقمع وتخفق بالقوة المباشرة. ألم يدبّ الرعب في أوساط الحكم الكنسي ومحاكم التفتيش نتيجة نظرية دوران الأرض حول الشمس وتمت محاكمة غاليليو على إثرها؟ ألم يسجن نابليون العالم الألماني فرانز جوزيف غال بعد لجوئه إلى فرنسا بسبب فكرته حول القدرة على دراسة القدرات العقلية من خلال دراسة الدماغ

أفلام سينمائية عن الهزائم الأمريكية



أنتجت السينما الصينية العديد من الأفلام السينمائية الجديدة التي لا ترضى عنها إدارة يوتيوب الأمريكية، وتصور تلك الأفلام معارك تحرير كوريا الشمالية وطرد الاحتلال الأمريكي منها على يد الجيش الصيني خلال الحرب الكورية في خمسينات القرن الماضي.

قاسيون

في البداية كانت إدارة يوتيوب تضع على هذه الأفلام قبل تشغيلها إشارة محتوى غير لائق أو محتوى لا يناسب المشاهدين. ويبدو أن المساحة الديمقراطية على المنصة أصبحت ضيقة إلى درجة الهدف النهائي لهذه الأفلام بعد الادعاء والاهتمام الكاذب بما يشاهده الجمهور على المنصة. وعلى رأس تلك الأفلام، الفيلم الملحمي «معركة بحيرة تشانجين» المعركة التي كان من نتائجها إبادة وطرد الاحتلال الأمريكي من كوريا الشمالية على يد الجيش الصيني. وقد استشهد في هذه المعركة ابن ماو تسي تونغ جندياً عادياً مثل باقي الجنود، مثل باقي أبناء الشعب الصيني. ويذكر أن معركة بحيرة تشانجين كانت واحدة من المعارك المهمة في الحرب، إذ كان الأمريكيون يخططون بعد استكمال احتلال كوريا الشمالية، عبور النهر الأصفر وتوجيه ضربة إلى جمهورية

الصين الشعبية. ولكنهم طردوا من كوريا الشمالية وهزموا بقساوة. ومن مجموعة الأفلام الصينية التي تصور معارك وانتصارات الجيش الصيني ضد الاحتلال الأمريكي فيلم «التضحية» ويتحدث عن بطولة قوات الهندسة أثناء العبور إلى كوريا. إذ تطلب عبور الجيش الصيني بناء الجسور على الأنهار بعد أن دمرها الأمريكيون، وكان الصينيون يبنون

الجسر الرئيسي طوال الليل لتقصه الطائرات الأمريكية في النهار. فأبدعت قوات الهندسة ملحمة بناء الجسر البشري الذي أمن عبور الجيش الصيني باتجاه توجيه ضربة رئيسية إلى الاحتلال الأمريكي. وبالإضافة إلى الفيلم السابقين، أنتج الصينيون العديد من الأفلام الملحمية عن المعارك ضد الاحتلال الأمريكي وطرده من كوريا الشمالية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



إنشاء معمل للصناعات التلفزيونية في سورية ينتج سنوياً من 15 إلى 20 ألف جهاز كبدية للصناعة الإلكترونية في سورية. قصاصة عن جريدة حمص الأسبوعية العدد 657 تاريخ 18 كانون الأول 1964. يا ترى لوين وصلت صناعتنا الإلكترونية؟



مجلة المخطوط العربي

صدر العدد الثاني من مجلة المخطوط العربي نصف السنوية، واحتوى العدد الجديد من المجلة على مواد حول فن تحقيق الوثائق والتحديات التي تقف عائقاً في وجه فهرس المخطوطات وطرائق حلها إضافة إلى العديد من المواضيع المرتبطة بعلم المخطوطات. وتضمن العدد الثاني من المجلة التي تصدرها وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب عناوين ومواضيع متنوعة منها رحلة الكتابة العربية بين الحميرية والسريانية والياقوت في التراث العلمي العربي وعلم التاريخ عند ابن خلدون وكيفية إعادة تحقيق المخطوطات وفن التحقيق ومطابقة العناوين والتواريخ والمعلومات.



معرض القاهرة للكتاب

أعلنت وزارة الثقافة المصرية أن 1063 ناشراً من 51 دولة سيشاركون في الدورة 53 لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، المعرض الذي تبدأ فعالياته اعتباراً من 26 كانون الثاني الحالي على أن تستمر فعالياتها حتى 7 شباط القادم. مع زيادة عدد أيام المعرض، دعماً لصناعة النشر والكتاب. وبعد عامين من ظهور جائحة فيروس كورونا الجديد يعود معرض القاهرة الدولي للكتاب ليقام في مواعده الأصلي خلال كانون الثاني من كل عام، وسيشهد المعرض الحالي إطلاق مشروع الكتاب الرقمي الذي سيبدأ بموسوعة «مصر القديمة» لعالم الآثار الراحل سليم حسن.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/01/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

طبقات الأمم /1/



وفي القرن السابع عشر أخذ المقرئ 1102 هـ 1620 م عن كتاب صاعد عندما تكلم عن الحركة العلمية في الأندلس في القرن الخامس الهجري أو الحادي عشر الميلادي.

طبقات الأمم لصاعد الأندلسي

كان الناس في سالف الأزمان وقبل تشعب القبائل وافتراق اللغات سبع أمم: 1_ الأمة الفارسية، 2_ الكلدانيون السريانيون البابليون، 3_ اليونانيون والروم والفرنجة والجالقة وبرجا والصقالبة والروس والبرغش والالان. 4_ القبط وهم أهل مصر وأصناف السودان والنوبة والزنج وأهل المغرب البربر. 5_ أجناس الترك. 6_ الهند والسند ومن اتصل بهم. 7_ الصين. وقسم صاعد هذه الأمم على كثرة فرقهم واختلاف مذاهبهم إلى طبقتين: طبقة عنيت بالعلم فظهرت منها ضروب العلوم وصدرتها عنها فنون المعارف وهم ثمانية أمم: الهند والفرس والكلدانيون واليونانيون والروم وأهل مصر والعرب والعبرانيون. وطبقة لم تعن بالعلوم فيما بقية الأمم وأهمها وأكثرها سكاناً ومساحة: الصين التي برزت على سائر الأمم في إتقان الصنائع العلمية وأحكام المهن التصويرية «التصوير والزخرفة» فهم أصبر الناس على تحمل التعب وتجويد الأعمال ومعاناة التعب في إتقان الصنائع. وأما الترك فأمّة كثيرة العدد وفضيلتهم التي عرفوا بها وبرعوا فيها وأحرزوا فضلها فهي معاناة الحروب ومعالجة الآمها. فهم أحذق الناس بالفروسية وأبصرهم بالطعن والضرب والرماية.

العقل التي يتميز بها الإنسان عن الحيوان وقال كلما سما الإنسان بعقله اقترب من الكمال. فالانكباب على العلم هو نقطة تحول حاسمة، إذ بواسطته تتميز الأمم وتطور تاريخياً. وقد فهم مؤرخنا التاريخ من خلال دور الفرد. حيث انكب أفراد على علوم يعتبرها مصيرية للأمة وتطورها.

وكانت الأمة السابعة هي العرب. وقد وضع بلاد العرب في إطارها الجغرافي والتاريخي وأعطى مساحات للمدن المهمة. وهذا يشير إلى مفهوم صاعد الواسع في الكتابة. فالتاريخ عنده ليس سرد أخبار الملوك والعائلات والحروب، وإنما هناك مفهوم شامل وعوامل متعددة تلعب دورها في تطور التاريخ منها الفكري والجغرافي والاجتماعي. وهذه الشمولية ميزت كتاب القرن الحادي عشر عن سبقهم وقد رأينا ذلك عند ابن حزم وابن حيان.

أهمية الكتاب

احتل كتاب «طبقات الأمم» دوره البارز في عالم الكتابة والفكر، كما أنه كانت له أهميته في الشرق والغرب على حد سواء وهناك ثلاثة كتاب اهتموا بتاريخ العلوم وأخذوا عن صاعد كتاباتهم عن المراجع في تواريخ العلوم وهم: 1_ ابن القفطي حيث نقل في كتابه تاريخ الحكماء عن كتاب طبقات الأمم دون أن يذكر مصدره إلا ثلاث مرات. 2_ ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء وكان أكثر أمانة من سابقه في معظم الأحيان. 3_ ابن العبري في كتابه مختصر الدول وقد أخذ عن طبقات الأمم وخاصة عندما تكلم عن الشعوب التي اهتمت بالعلوم.

ما تبقى من تأليفه العلمية والفلسفية والتاريخية.

- 1_ علم الرصد وقد أتى على ذكر مضمونه مراراً في كتاب الطبقات دون أن يشير إلى عنوانه.
- 2_ جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم.
- 3_ مقالات أهل الملل والنحل. تكلم فيه عن ديانات الشعوب وهو على الأرجح شبيه بكتاب ابن حزم في الموضوع ذاته.
- 4_ طبقات الأمم.

طبقات الأمم

كتب صاعد طبقات الأمم سنة 1068 وكان يومها قد شارف على الأربعين، وقد استفاد من وجوده مع رجال العلم والفكر في طليطلة وخارجها وكان منفتحاً كاستاذة ابن حزم على الشعوب والديانات الأخرى. كما أنه اعتمد في تأليف كتابه على الروايات الشفهية ولقاء الشيوخ ومحاورة الأقران. فعمله في القضاء جعله ينتبه لما يجري حوله من دقائق الأمور ومقابلة شخصيات العصر. وكان يناقش ويعلق على كتبه أمام تلاميذه الذين نشروا تلك الكتب في الشرق والغرب. ولما توفي سنة 1070 ابنه ابن الحديدي أحد كبار موظفي بلاط المأمون.

تقسيم الكتاب ومنهجه

أعطى صاعد وهو يقسم الأمم القديمة عامل اللغة الصدارة في تكوين الأمة، بينما أعطى المملكة الواحدة والأرض الواحدة أهمية ثانوية في مرحلة تاريخية لاحقة. وعلى ما يبدو فقد مجد صاعد قوى

صاعد الأندلسي هو أبو القاسم صاعد بن أحمد المعروف بصاعد الأندلسي أو القاضي. ولد في المرية سنة 1029. درس في قرطبة، وأكملها طليطلة عاصمة بني ذي النون. والمصدر التي تحدثت عنه لا تعطينا معادتها فكرة واضحة عن طفولته. وكل ما نعرفه هو ما جاء في كتاب «طبقات الأمم» إنه طاف البلاد الأندلسية في سن شبابه طلباً للعلم. وتفيد بعض المصادر الأندلسية أن كان تلميذ ابن حزم.

■ محمد عادل الملا

يذكر في كتابه «طبقات الأمم» أنه ذهب إلى طليطلة سنة 438 هـ «1046م» ليدرس العلوم والفقه والأدب، وكان يحكمها بنو ذي النون الذي ازدهرت في أيامه طليطلة وغدت مركزاً للفكر والتضاهي قرطبة وإشبيلية. وقد أخبرنا صاعد عن رجال الفكر الذين اشتهروا في العلوم المختلفة مثل ابن عطاء وابن خميس وغيرهم.

تتلمذ القاضي صاعد على يد هشام بن أحمد وكان أعلم الناس في النحو واللغة ومعاني الأشعار وعلم العروض وصناعة البلاغة. وكذلك تتلمذ على يد أبي اسحق إبراهيم التجيبي في الرياضيات وعلم الرصد.

قسم صاعد وقته بين بلاط المأمون بن ذي النون والكتابة التي شغف بها. فوضع الكتب المختلفة التي ضاعت كلها ما عدا كتابه «طبقات الأمم» وقد عرفنا أسماء مؤلفاته الأخرى في كتابه المذكور، وهذا الكتاب هو كل